القاهرة ٥٢
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

مُذنِب/ة جنسياً: الأخلاق العُرفية واضطهاد مجتمَع الميم عين في مصر

دراسة عن الأساليب التي تتبعها الدولة المصرية لاضطهاد الأفراد الكويريين/ات وانتهاكاتها لسيادة القانون ومعاهدات حقوق الانسان الدولية مدعوم بقضايا من 2001 إلى 2021

كتابة نورا نور الله

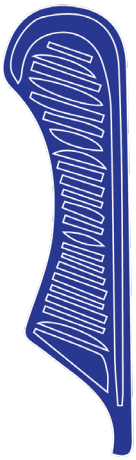

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

كتابة وتحرير: نورا نورالله
تصميم: عمر نورالدين

تاريخ النشر: يونيو 2023

طريقة مقترحة للإستشهاد:
نورا نورالله, مُذنِب/ة جنسياً: الأخلاق العرفية واضطهاد مجتمع الميم عين في مصر, مركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية, يونيو 2023

www.cairo52.com
info@cairo52.com

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

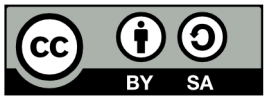

المحتويات

معجم ١
ملخص تنفيذي ٣
المنهجية ٥

مقدمة ٦

الفصل الأول: تعبئة الكراهية: حوادث مهمة من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى الآن ٧
حادثة الكوين بوت ٨
قضية الزواج المِثلي ١٠
قضية حمام باب البحر ١٢
هجمة علم قوس قزح ١٤

الفصل الثاني: سلسلة التمييز ١٦
شرطة الآداب ١٧
الاصطياد ١٧
جمع الأدلة ١٨
الاستجواب ١٩
مكتب النيابة العامة ٢٠
الهيئة القضائية ٢٢

الفصل الثاني: سلسلة التمييز ٢٣
سيادة القانون ٢٤
السلامة الجسدية ٢٨
الالتزامات الدولية ٣٠

الاستنتاج: السياق الاجتماعي/القانوني والفئات المُحاكَمة ٣١

المرفق الأول ٣٤
الأحكام القانونية المنطبقة ٣٥
المواد الدستورية المنطبقة ٣٥
قانون الإجراءات الجنائية ٣٦

قائمة المراجع ٣٨

المعجم

البغاء – والفجور:
ممارسة الإناث أو الذكور للفحشاء إرضاء لشهوات الغير بدون تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وان قارفته الأنثى فهو دعارة ووضع المشرع المصري شروطا لتلك الجريمة أهمها عدم التمييز عند القيام بالفعل.[١] ولقد أصرت اللجنة المكونة من لجنتي الشئون التشريعية والشئون الاجتماعية المنوطة بكتابة القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٥١ الملغى فيما يخص الدعارة باستخدام كلمتي الدعارة والفجور للتميز ما بين أفعال الفحشاء التي يقوم بها الرجال وأفعال الفحشاء التي يقوم بها النساء، حيث أن العرف القضائي حينها كان استخدام كلمة "الدعارة" للدلالة على بغاء الانثى فقط.[٢]

الفحشاء:
هي كل فعل يقع من الشخص على نفسه او على غيره لإشباع شهوة غيره الجنسية، سواء كان هذا الفعل طبيعيا أو مخالف للطبيعة.[٣]

الفسق:
عرفته محكمة النقض عند تطبيق المادة (٢٧٠) من قانون العقوبات الملغى انه ارتكاب رجل او امرأة الفعل او الفعال غير مشروعة وهي كلمة تتسع لكل الأفعال الجنسية وليست قاصرة على اللذة الجنسية فقد تشمل أيضا افساد الاخلاق كإرسال اب لابنته لملهى ليلي للرقص فيه.[٤]

محكمة النقض:
هي أعلى محكمة في جمهورية مصر العربية، وتمثل قمة الهرم القضائي فيها. تتمثل مهمتها في العمل على توحيد تطبيق المحاكم المصرية للقوانين، توضيح القوانين، ووضع المبادئ القانونية التي يسترشد بها كل قانون في تطبيقه. تأسست في عام ١٩٣٢ في محكمة العدل العليا في القاهرة.[٥]

حالة التلبس:
هو أن يتم ضبط الجريمة أثناء ارتكابها، أو عقب ارتكابها بوقت قصير، أو بمشاهدة آثار الجريمة نفسها (اتبع المجني عليه أو عامة الناس للجاني)، أو بوجود الجاني بعد وقت قليل من وقوع الجريمة حاملاً أشياء أو به علامات تفيد ارتكاب الجريمة.

الاستيقاف:

---

١ « استئناف محكمة النقض رقم ٩٧٧ / السنة القضائية ٤٧ بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٧٨. ٢٠٢١. Cairo٥٢.
https://cairo52.com/2021/01/13/appeal-no-977-year-47-judicial-at-29th-of-january-1978

٢ درويش، د. احمد صلاح. ٢٠١٨. المواجهة التشريعية والأمنية لجرائم البغاء. القاهرة: دار النهضة العربية.ص. ١٣
[Dr. Ahmad Salah Darwish- ٢٠١٨ - P Dar Al Nahda Al Arabiya - Al-Mowagah Al-Tashira'ia w Al-Amenya l Gar'am Al-Bagha.١٣]

٣ البقلي، هيثم عبد الرحمن.٢٠١٠. الجرائم الإلكترونية الواقعة على العرض، بين الشريعة والقانون المقارن. القاهرة: دار المنه. ص.٩١
[Haitham Abdul Rahman Al-Baqli - Dar Al-Manhal - pg Al-Gar'am Al-Elektornya Ma beyn Al-Sharia w Al-Qanon.٩١]

٤ مجموعة القواعد القانونية ج٥. القاهرة: وزارة العدل. ١٩٤٢. ص.٤٣٢
[C – Magmo'a Al-Qaw'ad Al-Qanonya – ٥.P ٤٣٢ – Cassation Verdict date: ٢٣rd of December ١٩٤٠]

٥ «Court Of Cassation - Cairo ٥٢». ٢٠٢٠. Cairo٥٢. https://cairo52.com/court-of-cassation/

هو ايقاف شخص لسؤاله عن اسمه، وعمله، وعنوانه، ووجهته، ومكان اقامته دون تقييد حريته في التنقل ودون استخدام القوة.[٦]

ضابط الاعتقال القضائي:
مصطلح يستخدم في النظام القانوني المصري لوصف الشخص الذي له الحق قانوناً في القيام بعملية الاعتقال، مثل الشرطة وبعض الضباط العسكريين.

التفتيش:
هو البحث عن أدلة يمكن استخدامها في تحقيق جنائي من خلال تفتيش الشخص نفسه، مكان خاص، أو أجهزة إلكترونية شخصية خاصة بالمشتبه فيه.[٧]

شرطة الآداب:
هي ذراع قسم الشرطة الذي يهتم بالأنشطة غير الأخلاقية، لذلك يعمل ضباط شرطة الآداب على جرائم مثل الدعارة، المقامرة غير القانونية، المواد الإباحية، والبيع غير القانوني للأسلحة، الكحول، أو المخدرات.[٨]

الاصطياد:
فعل من الموظفين الحكوميين أو المسؤولين الحكوميين الذي يحرض شخصًا ما على ارتكاب جريمة لم يكن قد سبق له/ـا محاولة ارتكابها. الاصطياد هو دفاع عن التهم الجنائية عندما يثبت أن فكرة الجريمة نشأت من الوكيل أو المسؤول ودفعت المتهم إلى الانخراط فيها.[٩]

نيابة أمن الدولة العليا:
فرع خاص من النيابة العامة مسؤول عن الملاحقة القضائية للجرائم المتعلقة بـ "أمن الدولة".[١٠]

الفحص الشرجي القسري:
هو فحص منطقة فتحة الشرج للفرد لتحديد ما إذا كان مثليًا أم لا؛ يتجذر هذا الفحص في نظريات القرن التاسع عشر التي فقدت مصداقيتها والتي تفيد بأنه يمكن التعرف على المثليين جنسيًا من خلال درجة لون العاصرة الشرجية أو شكل فتحة الشرج. وجد خبراء الطب الشرعي الدوليون أن الاختبارات غير مجدية، بالإضافة إلى كونها قاسية ومهينة.[١١]

---

٦ «مبررات وحالات وصور الاستيقاف – Lawyer Egypt – محامي مصر». Lawyeregypt.net. ٢٠٢١.
https://lawyeregypt.net/المكتبة-القانونية/مبررات-وحالات-وصور-الاستيقاف/
[Mobrart w Halat w Sowr Al-Istiqf: Legal and conditions of random streets stops]

٧ محمد ابو بكر، د. عمر. ٢٠٠٤. جرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعة عين شمس. ص.٩٦١
[Omar Mohammed Abu Bakr, al-Jara'im al-Nashi'a 'an Istikhdam al-Internet, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams]

٨ «Vice Police Officer Salary and Career Advice». www.careermatch.com. ٢٠٢١.
https://www.careermatch.com/job-prep/career-insights/profiles/vice-police-officer

٩ «entrapment». TheFreeDictionary.com. ٢٠٢١.
https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/entrapment

١٠ «Permanent State of Exception: Abuses By The Supreme State Security Prosecution In Egypt». Amnesty.org. ٢٠١٩.
https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/٢٠١٩/١١/egypt-permanent-state-of-exception-abuses-by-the-supreme-state-security-prosecution/

١١ «Ban Forced Anal Exams Around World». Human Rights Watch. ٢٠١٦.
https://www.hrw.org/news/٢٠١٦/٠٧/١٢/ban-forced-anal-exams-around-world

ملخص تنفيذي

إن المجتمع المصري ثنائيٌ ومحافظٌ بشكلٍ عام، حيث تُعتبر أي هويةٍ خارجة عن الثنائي الاجتماعي الضيق المُصدَّق عليه غير أخلاقيةٍ ومن المُحرَّمات. وبالتالي، في هذه الظروف، ليس من المفاجِئ أن يُنظَر إلى هويات مجتمع الميم عين على أنها منحرفة، حيث وصفها البعض بأنها منتج غربي يهدف إلى إفساد شباب مصر؛ هذا السرد مهيمنٌ في المجتمع المصري، كما يتضح من استطلاعٍ من عام ٢٠١٣ من مركز بيو للأبحاث أن ٩٥٪ من المصريين/ات يعتقدون/ن أن المثلية الجنسية لا ينبغي أن يقبلها المجتمع. وبالتالي، يُواجِه أفراد مجتمع الميم عين الوصم الاجتماعي، التمييز، والعنف في هذه الظروف من الكراهية الاجتماعية.

من ناحية أخرى، لم تفشل الدولة في تنفيذ الحماية المُيسَّرة ضد العنف والتمييز ضد مواطنيها من مجتمع الميم عين فحسب، بل روجت أيضًا بنشاطٍ للكراهية ضد مجتمع الميم عين. تكتسب الدولة المصرية شرعيتها من العمل كحامية أخلاقية للقيم والتقاليد المصرية؛ وهذا الدور حيويٌ لأن الدولة كثيرًا ما لا تفي بالتزاماتها الاقتصادية والسياسية الأخرى تجاه مواطنيها. وبالتالي، للحفاظ على صورتها كحامية أخلاقية، تهدف الدولة إلى استهداف أولئك الذين يصفهم/ن المجتمع بأنهم/ن «فاسدون/ات»، مما لا يشمل فقط مجتمع الميم عين، ولكن أيضًا العاملين/ات بالجنس، النساء المتحررات، وحتى الفتيات البريئات اللاتي يرقصن فحسب على تطبيق TikTok. لعقودٍ من الزمان، خلقت الدولة وَهْم «معركةٍ أخلاقيةٍ» بأنهم يقاتلون ضد مجتمع الميم عين «المنحرف». وتُتيح هذه «المعركة الأخلاقية» للدولة أن تُصوِّر نفسها على أنها الحامي الوحيد للأخلاق في المجتمع وأن تحتكر تفسير القوانين. غالبًا ما يكون هذا التفسير مُحرَّفًا باسم الأخلاق. كما أن التضحية بمجتمع الميم عين من قِبَل الدولة يُغذي العنف الاجتماعي الذي ترعاه الدولة ضد المجتمع.

يحقق التقرير في كيفية استخدام الدولة المصرية للأخلاق العرفية لتبرير تفسير القوانين لمحاكمة مجتمع الميم عين. لا تمتلك مصر أي قوانين تُجرِّم هويات مجتمع الميم عين، ولكنها تعتمد على العديد من قوانين الأخلاق، مثل القوانين المتعلقة بالعمل بالجنس (١٩٦١/١٠)، القوانين المتعلقة بالآداب العامة (المادة ٢٦٩ مكرر من قانون العقوبات)، والقوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية (المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٠١٨/١٧٥)، أنشأت الدولة المصرية نظامًا قائمًا على التفسير الأخلاقي لتلك القوانين لتسهيل محاكمتها لمجتمع الميم عين؛ يعمل هذا النظام كسلسلة، حيث تقوم كل من الشرطة ومكتب المدعي العام والقضاء بدورها لضمان تفسير القوانين على أنها تعني تجريم أفراد مجتمع الميم عين.

يعرض التقرير كيفية عمل هذه السلسلة من خلال تحديد أداء وكالات الدولة في قضايا مجتمع الميم عين. يتناول الفصل الأول أربع قضايا رئيسية لمجتمع الميم عين من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٨: الكوين بوت؛ زواج المثليين؛ باب البحر؛ وحادثة علم قوس قزح. يحلل الفصل الثاني بشكلٍ متعمقٍ كيف تنتهك وكالات الدولة الإجراءات القانونية الواجبة والحماية الدستورية لإنشاء سلسلة تمييزٍ ضد مجتمع الميم عين؛ ويعمل هذا النظام بشكلٍ أساسي دون أُسُسٍ قانونية، ويعتمد بشكلٍ أساسي على التحيُّز الأخلاقي وتفسيرات مسؤولي الدولة. يُحقِّق الفصل الثالث في انتهاكات سيادة القانون والسلامة الجسدية في هذه الحالات وكيف أن هذه الانتهاكات لا تنتهك القانون الوطني فحسب، بل تنتهك أيضًا التزامات مصر الدولية. كما يشير هذا الفصل إلى فشل المجتمع الدولي في معالجة هذه القضية في مصر، بحجة أن الأهمية الجيوسياسية لمصر تمنع الدول الأخرى من سن سياساتٍ خارجيةٍ أكثر متعلِّقة بحقوق الإنسان. أخيرًا، يشير التقرير إلى أن النظام والأساليب التي تستخدمها وكالات الدولة في هذا التقرير تنطبق على جميع أولئك الذين يعتبرون/ن غير أخلاقيين/ات من قبل الدولة، بما في ذلك مجتمع الميم عين.

يهدف التقرير إلى تقاطع حقوق مجتمع الميم عين مع قضايا أخرى تعاني مصر منها، وأبرزها غياب سيادة القانون، إساءة معاملة المحتجزين/ات، فساد القضاء، وحشية الشرطة، الافتقار إلى وسائط الإعلام المهنية، عدم الوفاء بالالتزامات الدولية، وانتهاكات حقوق المحاكمة العادلة، انتهاك الحقوق الدستورية في الخصوصية والمساواة ومكافحة التمييز، والسماح للتحيز الاجتماعي والأخلاقي بالتأثير على القانون والسياسة في البلد. من خلال القيام بذلك، يضع التقرير حقوق مجتمع الميم عين في سياق سجل حقوق الإنسان في مصر الذي يستمر

في التدهور، والذي يؤثر على جميع مواطنيها بدرجاتٍ مختلفة، حيث تواجه الفئات المُهمَّشة مثل أفراد مجتمع الميم عين انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان. يهدف التقرير أيضًا إلى الكشف عن كيفية عمل أخلاقيات الدولة العرفية في مصر وكيف يتم استخدام هذه الأخلاق لتبرير الانتهاكات ضد مجتمع الميم عين.

المنهجية

يستخدم التقرير أساليب البحث النوعية. استخدم التقرير مراجعة الأدبيات لتحليل السوابق القضائية ذات الصلة الجنح ومحاكم الاستئناف، السوابق القضائية من محكمة النقض، تقارير اعتقال الشرطة، تقارير تحقيق النيابة العامة، القانون الوطني والدولي والدستوري، وتقارير حقوق الإنسان. أجرت الكاتبة مقابلاتٍ نوعية مع أصحاب الرئيسيين/ات، بما في ذلك محامين/ات حقوق الإنسان، ونشطاء مجتمع الميم عين، والناجين/يأت من الملاحقات القضائية الحكومية، لربط البيانات المتاحة بالتجربة الواقعية لأولئك المتورطين/ات في هذه القضايا. من المهم أيضًا ملاحظة أن بعض الناجين/يات الذين تمت مقابلتهم/ن كانوا/ن أيضًا عاملين/ات بالجنس، وبالتالي فهم/ن معرَّضين/ات لخطر متعدد الجوانب من الانتهاكات بسبب هوياتهم/ن الكويرية ومهنتهم/ن كعاملين/ات بالجنس، التي تجعلهم/ن أكثر عرضةً للاستهداف من قبل الدولة، لأنهم يمتلكون/ن سمتين من سمات الفجور لا يمكن مسامحتهم من وجهة نظرهم: كونهم/ن من مجتمع الميم عين وعاملين/ات بالجنس. ويهدف التقرير في جوهره إلى الإجابة على عدة مسائل؛ كيف تؤثر الأخلاق العرفية التي ترعاها الدولة على سبل عيش مجتمع الميم عين؟ ما هي الحوادث الكبيرة التي تؤثر على هذا المجتمع؟ ما هي الأساليب التي تنفذها السلطات في هذه الحالات، وكيف تنتهك حقوق الإنسان والقوانين الوطنية والدولية الخاصة بها؟ كيف يعمل نظام الدولة، وما هو دور التحيزات الأخلاقية والاجتماعية فيه؟ وأخيرًا، ما هو السياق الاجتماعي القانوني وراء هذه الملاحقة القضائية؟

مقدمة

لم تكن الحريات الجنسية والجسدية محدودةً دائمًا في مصر، على الرغم من الاعتقاد السائد؛ لم تقم مصر في معظم تاريخها الحديث بتقييد الحريات الجنسية والجسدية لمواطنيها. بدأ تطبيق هذه الحدود مع صعود الإسلام السياسي والأخلاق التي ترعاها الحكومة. أدت هذه الأخلاق إلى تجريم العمل بالجنس واستخدام نفس القوانين لاحقًا لتجريم المثلية الجنسية ومقاضاة مجتمع الميم عين في مصر.

يشعر المجتمع بهذه الأخلاق بشدة، خاصةً منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى الوقت الحالي. منذ ذلك الحين، وقعت حوادثٌ ملحوظةٌ من الملاحقات القضائية، مثل هجمتَيْ الكوين بوت وعلم قوس قزح. إن منفذي هذه الأخلاق هم جهاتٌ فاعلةٌ حكوميةٌ ممثَّلةٌ في القضاء، مكتب الادعاء، وشرطة الآداب، الذين يصورون أنفسهم على أنهم حماةٌ لأخلاق المجتمع ضد المثليين/ات غير الأخلاقيين/ات.

لسن هذه الأخلاق، تستخدم الجهات الفاعلة في الدولة أساليبًا تُعتبَر شرعيتها في شدة إثارة الجدل، حيث أن الجهات الفاعلة الحكومية لا تهتم بشرعية الإجراءات أو الضمانات القانونية للأفراد، بل تهتم بكونهم الحماة للأخلاق الدولية فحسب. تُركز الفصول الثلاثة لهذه الوثيقة على كشف المخالفات والانتهاكات التي تمارسها الجهات الفاعلة الحكومية باسم الأخلاق؛ يركز الفصل الأول على الحوادث البارزة منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى يومنا هذا، بينما يركز الفصل الثاني على الأساليب التي تستخدمها السلطات، وأخيراً يكشف الفصل الثالث عن الانتهاكات المرتَكَبة ضد مجتمع الميم عين.

الفصل الأول: كراهية التعبئة: حوادث مهمة من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى الآن

كانت التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مصر حقبة تغييرٍ اجتماعيٍ في مصر، وقد كانت بداية الإنترنت وزيادة الطبقة المتوسطة العليا بسبب الأعداد الكبيرة من المصريين/ات الذين ذهبوا/ن للعمل في دول الخليج. كما شهد أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهور «الذُعر الأخلاقي» حول المجتمع المصري؛ حيث أدى انكشاف الشباب على العالم[12] إلى ثقافةٍ جديدةٍ أكثر ليبراليةٍ وتقدميةٍ من نظرائهم/ن الأكبر سنًا الذين تأثروا/ن بشدةٍ بالمحافظين/ات الإسلاميين/ات في دول الخليج.

في ظل هذه الأجواء، وجد مجتمع الميم عين مساحة جديدة لهم/ن على الويب، وبدأوا/ن في بناء مجتمعٍ حول ذلك، ولكن بدأت الشرطة في ملاحظة ذلك وقامت بتحديث أساليبها لاصطياد جيل الويب الجديد. لا توضِّح هذه الحوادث مقاضاة مجتمع الميم عين فحسب، بل تُظهِر أيضًا مرونة هذا المجتمع في البقاء على قيد الحياة على مدار العقود في مواجهة عدوان الدولة. تُمثِّل هذه الحوادث أيضًا كيف اعتمدت الدولة بشكلٍ كبيرٍ على إلقاء اللوم على مجتمع الميم عين من أجل تغطية فشلها في الجوانب الأخرى، السياسي والاقتصادي على سبيل المثال.

12. Long, Scott. 2014. «Egypt›s growing moral panic». al-bab.com. https://al-bab.com/blog/2014/09/egypts-growing-moral-panic

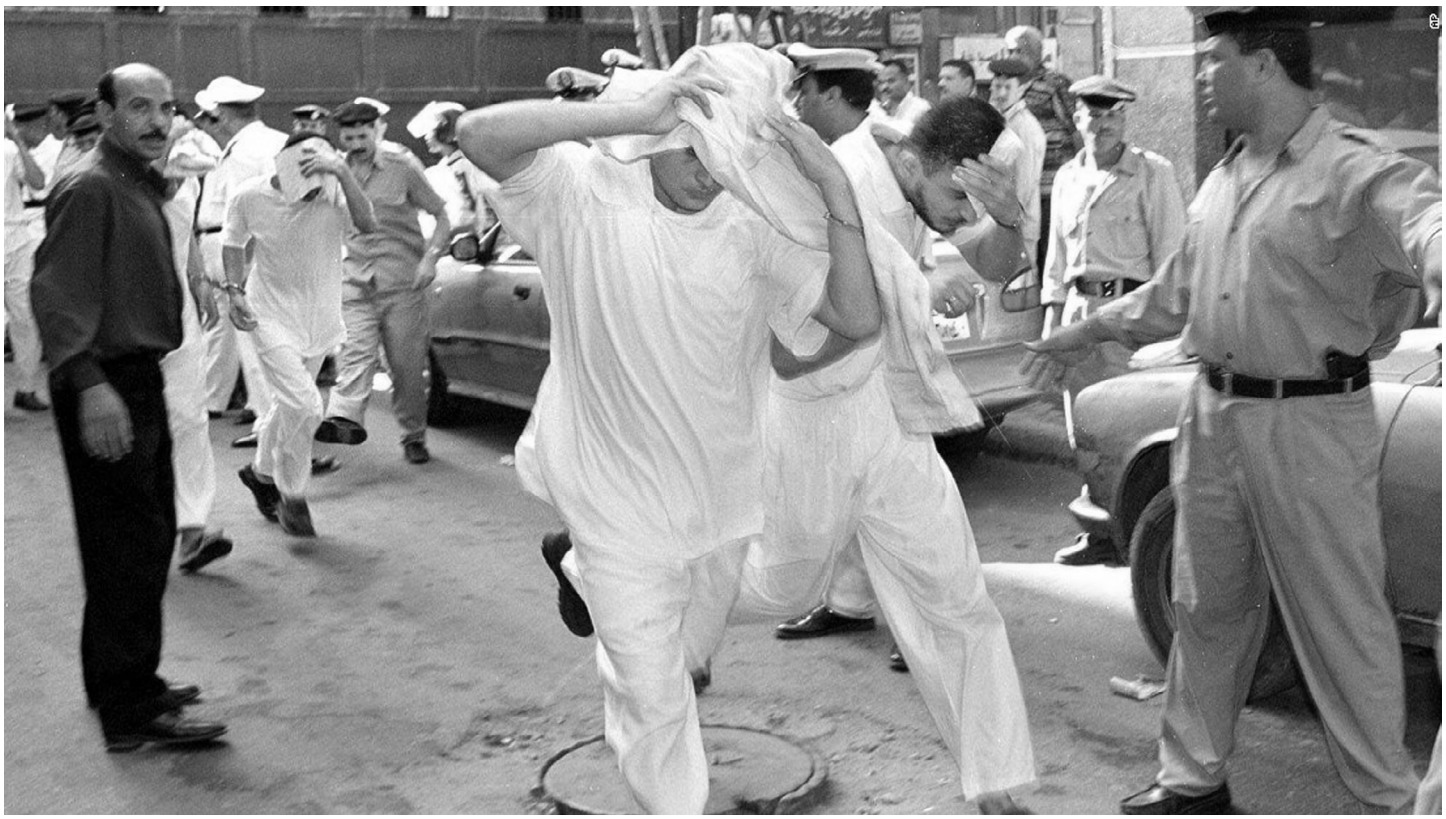

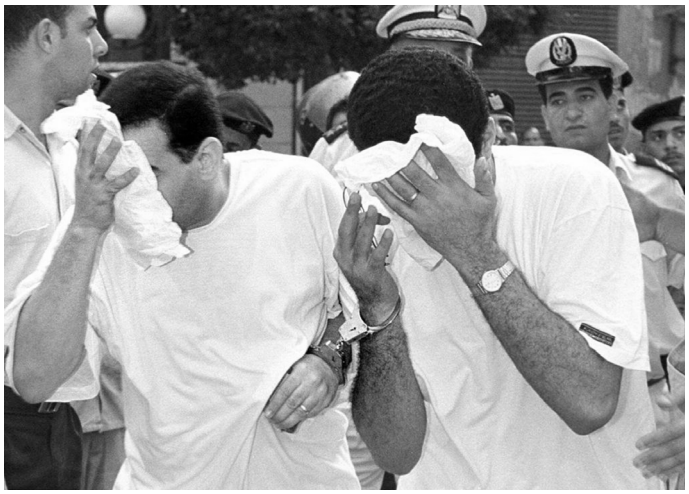

حادثة الكوين بوت

١١ مايو ٢٠٠١

القاهرة، مصر

يمثل الكوين بوت حقبةً جديدةً في محاكمة مجتمع الميم عين في مصر، ويُظهِر أنماطًا لا تزال السلطات المصرية تستخدمها حتى يومنا هذا. حدثت القضية في ١١ مايو ٢٠٠١، عندما داهمت الشرطة ملهىً ليليًا وقامت باعتقال ٣٦ رجلاً. كان الرقم النهائي ٥٢، حيث تم اعتقال المزيد من الشوارع استنادا إلى الإرشادات الواردة من المخبرين.[١٣] انتبهت الوطنية والدولية إلى هذه القضية، والذي أدى إلى مناقشةٍ حول المثلية الجنسية في المجتمع.

صورت السلطات الرجال الذين تم اعتقالهم على أنهم «طائفة» مكرسةٌ لعبادة الشيطان والمثلية الجنسية. كانت التغطية الإعلامية الوطنية مؤيدةً للاعتقالات، مُبرزةً لفكرة أن السلطات هي حامية الأخلاق للشعب المصري. لم تتوقف وسائل الإعلام عند تأييد الاعتقالات فحسب، بل قادت أيضًا حملة تشهيرٍ واسعة النطاق ضد الرجال المعتقلين ونشرت معلوماتهم الشخصية. هذه القضية هي واحدة من قضيتين لمجتمع الميم عين لم يتم فحصها من قبل مكتب الادعاء العادي، بل بواسطة نيابة أمن الدولة العليا الأكثر شهرة.

ركز التحقيق فقط في البداية على فكرة «الطائفة الدينية» التي تعبد الشيطان وترتكب المثلية الجنسية والأفعال غير الأخلاقية في طقوسها وحاول إثبات أدلةٍ كافيةٍ لاتهام الرجال المعتقلين بازدراء الدين. وعندما لم تؤد الأدلة إلى هذا الاتجاه، اتهمت السلطات الرجال باعتياد ممارسة الفجور بموجب المادة ٩(ج) من القانون ١٩٦١/١٠. في يونيو، تمت إحالة الرجال إلى مكتب الطب الشرعي لإجراء فحص الشرج عليهم لتحديد ما إذا كانوا يمارسون الجنس المثلي أم لا.

وجدت تلك «التقارير الطبية» أن ١٦ من الرجال قد تم اختراقها بالفعل من فتحة الشرج. جرت المحاكمة في جوٍ متوترٍ في ظل إجراءاتٍ أمنيةٍ مشددة، وأثناء المحاكمة، بدأ المتهمون في ارتداء أقنعة الوجه التي صنعوها من ملابس السجن البيضاء، لإخفاء وجوههم عن عدسات الصحافة ووسائل الإعلام. في ١٤ نوفمبر، حكمت المحكمة على ٢٣ منهم بالسجن لمدة تصل إلى ٥ سنوات، لكن الرئيس السابق حسني مبارك ألغى الأحكام في ذلك الوقت، و إحالتها إلى محكمة جنحة عادية، التي قامت بتخفيف هذه الأحكام.[١٤]

١٣: Long, Scott. 2004. «In a Time of Torture: The Assault on Justice In Egypt's Crackdown on Homosexual Conduct: III. Scandal and Stigma: The Queen Boat Trials». Hrw.org. https://www.hrw.org/reports/2004/egypt0304/3.htm

Noralla, Nora. 2021. «Elkarakhana: History of Sex Working In Modern Egypt Between Legalization And Criminalization - Cairo52». 14 Cairo52. https://cairo52.com/2020/11/05/elkarakhana-eng/. P.19

قضية الزواج المِثلي

سبتمبر ٢٠١٤

القاهرة، مصر

في سبتمبر ٢٠١٤، تم نشر مقطع فيديو على الإنترنت يُصوِّر شابين يتزوجان على متن قاربٍ على نهر النيل في القاهرة، بينما يهتف أصدقاؤهما لهما[١٥]. كان هذا يحدث بعد عامٍ واحدٍ من الانقلاب العسكري ضد الرئيس الإسلامي مرسي[١٦]، وقد أثار الصراع القديم على أخلاق المجتمع المصري بين الإخوان المسلمين والحكومة. اعتادت وسائل الإعلام التابعة لجماعة الإخوان المسلمين على التصوير بالفيديو لإظهار مدى إفساد الحكومة الانقلابية أخلاقيًا[١٧]، ومن ناحيةٍ أخرى، كانت الحكومة بحاجة إلى إظهار رد فعلٍ قوي، وقد قامت بذلك.

مسلحةً بشرطها الأخلاقية، القضاء المتحيز، ووسائل الإعلام المُخلِصة، اعتقلت الدولة ٨ رجالٍ متورطين في الفيديو، وبدأت حملةٌ إعلاميةٌ كبيرةٌ تحيي شرطة الآداب باعتبارهم حماة الأخلاق في المجتمع، باستخدام الأشخاص الذين يختلفون في التعبير الجنسي والجندري كأضحية. تم إرسال الرجال الثمانية إلى مكتب الطب الشرعي، لتحديد ما إذا كانت قد اخترقت من فتحات الشرج أم لا وجاءت «التقارير الطبية» سلبية، عرضت القضية على المحكمة في نوفمبر، حيث تمت تبرئتهم من «الممارسة المعتادة والتحريض على الفجور» وحُكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات بتهمة «الإعلان والدعوة الفجور»، وخُفِّف الحكم في وقتٍ لاحقٍ إلى سنةٍ واحدةٍ في محكمة الاستئناف.[١٨]

---

١٥ عبد الحميد، أشرف. ٢٠١٤. «بعد ظهور الفيديو. مصر تبحث عن العريس «المثلي» الهارب».
https://www.alarabiya.net. https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2014/09/07/بعد-فيديو-المثليين-مصر-تأمر-باعتقال9--رجال.
[Bahd Zhoor Al-Video: Masr Tabhos Han Al-Harees "Al-Methly" Al Harb: After finding the video: Egypt is looking for the "gay" groom]

١٦ Kirkpatrick, David D. ٢٠١٣. «Army Ousts Egypt's President; Morsi Is Taken into Military Custody (Published ٢٠١٣)». Nytimes.com.
https://www.nytimes.com/2013/07/04/world/middleeast/egypt.html.

١٧ لأول مرة في مصر.. زواج مثليين وبرامج رقص في عهد السيسي -.٢٠١٤ شبكة رصد الإخبارية». شبكة رصد الإخبارية.
https://rassd.net/110815.htm.
[L Awl Mara F Masar Zwag Al-Mathyleen W Bramg Raqs F Hahad Al-Sisi: For the first time in Egypt: gay marriage and dance programs during the reign of Sisi]

١٨ مصر. «حفل زواج للمثليين» ينتهي بالسجن ٣ سنوات».٢٠١٤.
https://www.alarabiya.net/arab-and 2014-world/egypt/2014/11/02/السجن3--سنوات-للمشاركين-ب-حفل-زواج-للمثليين-في-مصر
[Sanwat: Gay Marriage ends with three years in prison ٣ Hafal Zwag Al-Mathlyeen Yanthy B Al-segn]

قضية حمام باب البحر

ديسمبر ٢٠١٤

القاهرة، مصر

في ديسمبر من نفس العام، ظهرت قضية شهيرة جديدة تُظهر مدى استماتة النظام للحفاظ على صورته الأخلاقية أمام الجمهور وكيف أن أضحية مجتمع الميم عين هي أسهل طريقةٍ للقيام بذلك. كانت القضية مثيرةً للجدل منذ البداية، حيث قامت الشرطة ببناء قضيتها بناءً على اخبارية تلقوها من مقدمة البرامج التلفزيونية منى عراقي.

ادعت العراقي أن حمام باب البحر هو مكانٌ لتجمع الرجال المثليين، حيث يقيمون حفلات جنسٍ كبيرة. بناءً على ذلك وحده، داهمت الشرطة الحمام واعتقلت ٢٦ رجلاً، مما سمح لمنى بالتصوير، وبثت لاحقًا لقطاتٍ لهم وهم نصف عراة في الحمام.[١٩]

أُرسل الرجال بعد ذلك إلى مكتب الطب الشرعي، حيث كانت التقارير الطبية سلبية وقُدِّموا للمحاكمة أمام محكمة جنحة الأزبكية التي برأت جميع الرجال بسبب عدم منطقية الاعتقال والأدلة المقدَّمة. أشار محامو الدفاع في القضية إلى أن المحكمة خلصت إلى أن ضابط الشرطة الذي ألقي القبض عليهم قد ترك ثغراتٍ في القضية، مثل عدم وجود تلبسٍ بالجريمة وزرع الأوقية الذكرية والمزلقات، مما سمح لفريق الدفاع بالمناورة وتقديم قضيةٍ قويةٍ وناجحة. و[٢٠]ينص حكم المحكمة على ما يلي:

إن اقتحام الضباط لغرفة المسبح ومشاهدة المتهمين يرتكبون الفجور، وتحديد دور كل واحد منهم، لا يتوافق مع العقل والمنطق، لذا لا تستطيع المحكمة تأكيد ارتكاب أي مخالفاتٍ بأي يقين. ليس من المعقول أن الضابط اقتحم الغرفة، ثم استمر الرجال في ممارسة الفجور حتى يتمكن من تحديد دور كل متهم ومن كان معه بطريقة مفصلة. وأوضح أنه بطريقة غير منطقيةٍ بالمرة، أن المدعى عليهم قد استمروا في ممارسة الفجور وقت مداهمة الضباط للمكان.[٢١]

قرر بعض الرجال مقاضاة منى عراقي بتهمة التشهير ونجحوا أمام المحكمة الابتدائية حيث حُكم عليها لمدة ستة أشهر بتهمة التشهير، قبل تبرئته عند الاستئناف. وعللت المحكمة حكمها بأن منى لديها ما يكفي من الشك المعقول لدعم ادعاءاته وأن نيتها لم تكن التشهير.[٢٢] في مقابلة، قال أحد المحامين في هذه القضية:

لم تنظر المحكمة في القضية فيما يتعلق بوقائع القضية الأخرى (قضية الحمام)، حيث أن منى عراقي لم تكن لديها أي شكوكٍ أو أدلةٍ تُحتَرَم لدعم ادعاءاته. لم تشرح المحكمة كيف كان لدى منى عراقية بالضبط ما يكفي من الشك المعقول لدعم ادعائها، وبهذا تسمح المحكمة لأي شخص بالإبلاغ الكاذب عن الأشخاص بسبب المثلية الجنسية أو جرائمٍ أخرى دون مواجهة أي عواقب.[٢٣]

---

١٩ Abd El-Hamid, Dalia. 2017. «The Trap: Punishing Sexual Difference In Egypt | Egyptian Initiative For Personal Rights». Eipr.Org. P.22 https://eipr.org/en/publications/trap-punishing-sexual-difference-egypt.

٢٠ مقابلات رقم EG-101-104

٢١ «حكم رقم 16050 لسنة 2014 المعروفة اعلاميا بقضية باب البحر - 2021. .cairo52. .cairo52». https://cairo52.com/ar/16050-2014-bab-el-bahr/.
[Hokm Rakm 16050 L Sanet 2014 Al-Mohrofa Ahlamyn b Qedyt Bab Al-Bahr: Court's judgment in case 1605/2014 – Bab Al-Bahr Bath-house case]

٢٢ «براءة الإعلامية منى عراقي في قضية «حمام باب البحر» .2016 - BBC News عربي». BBC News عربي. https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/160118_egypt_tv_anchor_mona_iraqi_case.
[Bra'at Al-Alamya Mona Al-Araqi f Qedyt Bab-Al Bahrr: Media person Mona Iraq is acquitted in Bab Al-Bahr Case]

٢٣ Interview EG-101

هجمة علم قوس قزح

سبتمبر ٢٠١٧

القاهرة، مصر

حفل موسيقي، مغني كويري، وعلم، شيءٌ بسيطٌ وغير ضارٍ لمعظم الناس، خطيرٌ جدًا على مجتمع الميم عين في مصر. في سبتمبر ٢٠١٧، قررت مجموعة من الشباب المصريين المثليين إظهار صمودهم ونجاتهم على الرغم من التمييز المنهجي من قبل الدولة والمجتمع، وذهبوا إلى حفلٍ موسيقيٍ لفرقة مشروع ليلى يرفع علم قوس قزح. لكن هذا الفعل جعل دولة مصر بأكملها تنقلب رأسًا على عقب، وبدأت وسائل الإعلام حملةً كبيرةً ليس فقط ضد أولئك الذين تجرأوا على رفع علم قوس قزح، ولكن أيضًا ضد الحكومة.

كانت صورة الحامي الأخلاقي تتضاءل، وقررت الحكومة إطلاق العنان للجحيم على المجتمع الكويري في مصر، وقامت باعتقال شخصين لتورطهما مباشرةً في رفع العلم و إحالتهما إلى نيابة أمن الدولة العليا[٢٤] واعتقال ما يقرب من خمسةٍ وسبعين شخصًا في غضون شهرين بتهمة الفجور.[٢٥]

كما تمت إدانة المشرعين المصريين لعدم وجود أي موادٍ تجرم بشكلٍ صريحٍ المثلية الجنسية، وقرر بعض النواب تولي واجباتهم الوطنية الأخلاقية وبدأوا في تقديم مشاريع قوانينٍ جديدةٍ تُجرِّم مثل هذه الأعمال.[٢٦] لم تتخطى مشاريع القوانين هذه مرحلة كونها عرضًا للحفاظ على الصورة الأخلاقية للحكومة أمام الجمهور.

الحقيقة هي أن الحكومة المصرية تتمتع بهذه المنطقة الرمادية فيما يتعلق بالمثلية الجنسية، للسماح لها بإنكار الانتهاكات ضد المجتمع الكويري في مصر أمام المجتمع الدولي. وهناك جانبٌ آخرٌ لأن هذه القوانين لم تذهب إلى أي مكان، وهو أعمال المناصرة الضخمة التي قام بها المناصرون/ات خلال هذه الفترة دوليًا للضغط على الحكومة للتراجع:

لقد بدأنا العمل على زوايا مختلفة؛ أولاً، أردنا تقديم المساعدة القانونية للأشخاص الذين تم اعتقالهم/ن، حماية أولئك المعرضين/ات لخطر الاعتقال، و إجراء حملة دعوة فعالة مع السفارات المحلية والهيئات الدبلوماسية في مصر وخارجها.[٢٧]

تُمثل هذه الحوادث كيف ابتكرت الدولة والمجتمع فكرة الأخلاق العرفية هذه، والتي تضع مجتمع الميم عين في قلب هذه المعركة الأخلاقية؛ في الفصل التالي سأكتشف الأساليب والانتهاكات المتعلقة بهذه الحالات.

---

٢٤ « النائب العام يكلف نيابة أمن الدولة بالتحقيق في واقعة رفع أعلام المثليين بالتجمع الخامس».2017. مصراوي.كوم.
https://www.masrawy.com/news/news_cases/details/2017/9/25/1160829/-النائب-العام-يكلف-نيابة-أمن-الدولة-بالتحقيق-في-واقعة-رفع-أعلام-المثليين-بالتجمع-الخامس.
[Al-Na'ab Al-Ham Ykolf Naybt Amn Al Dowla Belthaqiq f Wqaht Rafah Alam Al Maslyeen B Al- Tagmoh Al-Khams: Egypt's Public Prosecu-
tor orders a special investigation by the SSSP into the raising of a rainbow flag in New Cairo]

٢٥ Bernstein, Alyssa. 2018. «2017 Was a Bad Year for Egypt›s LGBT Community. 2018 Could Be Even Worse.». Foreign Policy.
https://foreignpolicy.com/2017/12/28/2017-was-a-bad-year-for-egypts-lgbt-community-2018-could-be-even-worse/

٢٦ «مشروع قانون تجريم العلاقات المثلية للعام 2017 - cairo52». cairo52. 2021.
https://cairo52.com/ar/مشروع-قانون-تجريم-العلاقات-المثلية-لل/.
[Mashrooh Q'anon Tagreem Al-halqat Al- Meslya ll Ham 2017: Bill proposal to criminalize homosexuality in 2017]

٢٧ مقابلة EG-201

الفصل الثاني: سلسلة التمييز

سأقدم في هذا الفصل تحليلًا للأساليب التي تعرفنا على بعضها في الفصل السابق؛ غالبًا ما تُحرِّف هذه الأساليب القانون من أجل إنشاء سردٍ يخدِم صورة الدولة كالحامي الأخلاقي. ستتم مراجعة هذه الأساليب بناءً على السوابق القضائية من الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ والمقابلات مع أصحاب الشأن، ويهدف هذا التحليل المتعمق إلى تقديم لمحةٍ عن الصعوبات التي يعيشها مجتمع الميم عين على أيدي الجهات الفاعلة الحكومية.

شرطة الآداب

تبدأ السلسلة بشرطة الآداب، التي تهدف من خلال أساليبها إلى إنشاء قصةٍ للنيابة العامة والقضاء عن أشخاصٍ غير أخلاقيينٍ/اتٍ هدفهم/ن إفساد المجتمع. لا تحتاج هذه القصة إلى أن تكون حقيقيةً أو حتى قانونيةً، بل يجب أن تكون مقنعةً بما يكفي حتى يحاكم الطرفان الآخران الشخص المعنِي. يتم تزوير القصة في ثلاثة أماكن مختلفة: الاصطياد، جمع الأدلة، والاستجواب.

الاصطياد

تطورت أساليب الإيقاع في الفخ التي استخدمها نواب الشرطة بشكلٍ كبيرٍ في السنوات الماضية. وهي تشمل الآن أفرادًا مدربين يتحدثون لغاتٍ أجنبية، والذين يقومون بتقديم صورٍ شخصيةٍ للشخص المستهدَف لكسب ثقتهم/ن واستخدام أرقام الهواتف الدولية لإجراء مكالمة هاتفية أو مقابلة فيديو مع الشخص المستهدف. كل هذه المجموعة المطوَّرة حديثًا من المهارات والأساليب التي تُنفذها الشرطة الآن أثناء عملية الاصطياد عبر الإنترنت تزيد من فرص موافقة الشخص المستهدَف على مقابلة ضابط/مخبر الشرطة ويشعر براحةٍ أكبر للخروج في موعدٍ معهم. عند تحليل الحالات، حددْتُ ثلاث طرقٍ رئيسيةٍ للوقوع في الاصطياد من قبل شرطة الآداب:

تطبيقات المواعدة:

في العمليات التي تَستخدِم هذه الطريقة، تُنشِئ الشرطة حساباتٍ مزيفةً على تطبيقات مواعدةٍ مختلفة، على سبيل المثال، Grinder، T-S dating، وWhosHere[٢٨]. تُوظِّف الشرطة مخبرين يتظاهرون بأنهم أفراد من مجتمع الميم عين على تطبيقات المواعدة، وغالبًا ما يكون لديهم معرفة كبيرة بمجتمع الميم عين. يستخدم المخبرون لغةً شائعةً داخل المجتمع وغالبًا ما يحاولون جعل المحادثات مع الضحية جنسيةً قدر الإمكان من أجل تجريمها أكثر. لا يستخدم معظم الأفراد في تطبيقات المواعدة هذه صورهم الخاصة ولا أسمائهم الحقيقية، ويحاول المخبرون دائمًا إقناع الضحية بإرسال صورٍ تُظهِر وجوههم أو نقل المحادثة إلى تطبيق تواصلٍ اجتماعي، على سبيل المثال، WhatsApp أو Facebook.[٢٩]

هذه الخطوة مفيدة لشرطة الآداب، لأنها تساعدهم على ربط المحادثات مباشرةً بالضحية. بمجرد انتهاء المحادثة، يوافق المخبر على مكانٍ ووقتٍ لقاء الضحية. بمجرد وصول الضحية التحقق من هويتها، تنتقل الشرطة وتُلقي القبض على الشخص. هذا مثال يحكي عن فخٍ من تقريرٍ الشرطة تم تقديمه في عام ٢٠٢٠:

بمجرد تلقّينا للمعلومات، وتحديد الشخص المستهدَف، والتخطيط لموعدٍ معه، انتقلنا مع مخبرنا السري، وقوة الشرطة السرية إلى المكان المتفق عليه. عندما وصلنا إلى هناك، أجرى المخبِر مكالماتٍ هاتفيةٍ مع الشخص المستهدَف لإجباره على القدوم إلى مكان الاجتماع، ورأينا الشخص المستهدَف يأتي، وتعرفنا عليه من خلال الصور التي أرسلها إلى مخبرنا. أرسلنا مخبرنا لإجراء محادثة معه. عرض الشخص المستهدَف إجراء لقاءٍ جنسي مع مخبرنا وأخذه إلى مسكنه للقيام بهذه الأعمال. ثم تلقينا الإشارة السرية من مخبرنا، وانتقلنا وأخبرنا الشخص المستهدَف أنه تم القبض عليه لانتهاكه قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٢٠١٨/١٧٥ والقانون رقم ١٩٦١/١٠ بشأن مكافحة الدعارة.[٣٠]

من المهم ملاحظة أن الشرطة تَدَّعي دائمًا أن الشخص الذي ساعدهم في التعرف على المتهم هو مخبر سري، ويجب عليهم إخفاء هويته من أجل سلامته. لهذا السبب، يظل المخبر مجهولًا طوال المحاكمة، مما لا يسمح للدفاع باستجواب المخبر، وهذا يُثير بشكلٍ عامٍ مخاوفًا جديةً بشأن عدالة المحاكمة.

النقاط الساخنة «للمثليين» والاعتقال العشوائي في الشوارع:

في هذه العمليات، يعتمد ضباط الشرطة أيضًا على المخبرين السريين لجمع المعلومات حول مواقع الاجتماع المعروفة لمجتمع الميم عين من أجل تحديد مكان إقامة نقاط التفتيش، على سبيل المثال، في أماكن مثل ميدان رمسيس وشارع جامعة الدول. ومع ذلك، فإن أسلوب الاعتقال هذا ليس له أي أساس

---

٢٨ Abd El-Hamid, Dalia. 2017. «The Trap: Punishing Sexual Difference In Egypt | Egyptian Initiative For Personal Rights». Eipr.Org. P.9 https://eipr.org/en/publications/trap-punishing-sexual-difference-egypt.

٢٩ Brandom, Russell. 2018. «In Egypt, Dating Apps Are A Refuge For The LGBTQ Community, But They Can Also Be A Trap». The Verge. https://www.theverge.com/2018/4/25/17279270/lgbtq-dating-apps-egypt-illegal-human-rights.

٣٠ القضية رقم ٢٠٢٠/٤٠٣ المحكمة الاقتصادية لجنح القاهرة.

قانوني، لأن القانون لا يسمح للضباط بإجراء اعتقالٍ إلا في وجود حالات التلبس بالجريمة على النحو المُحدَّد في القانون[٣١]. يحاول ضباط الشرطة دائمًا استخدام لغةٍ تشير إلى وجود العناصر المطلوبة من أجل حالة التلبس، كما نرى في التقرير التالي من قضيةٍ حدثت في عام ٢٠١٨:

لقد تلقَّينا معلومةً من أحد مخبرينا السريين بأن مجموعةً من الشباب المثليين يستخدمون ميدان رمسيس كمكانٍ للقاء وممارسة العلاقات الجنسية مقابل المال. انتقلت فرقة عملٍ سريةٍ إلى الموقع ووُضِعت نقطة تفتيشٍ لمراقبة المنطقة. لاحظنا رجلًا مثليًا يقوم بحركاتٍ وإشاراتٍ مشبوهةٍ لإغواء الرجال لارتكاب الفجور معه مقابل المال، وانتقلنا للقبض عليه. اقتربنا من المشتبه به وواجهناه، واعترف بأنه جاء إلى ساحة رمسيس لارتكاب الفجور مع الرجال من أجل المال. [٣٢]

الاعتقالات في المنازل والفنادق:

إنها الطريقة الأقل شيوعًا بين الثلاثة لأن الشرطة بحاجةٍ إلى تلقي شكوى من مسؤولٍ للقيام بالاعتقال. يُمكِن أن تأتي هذه الشكاوى من مَصدرَيْن. أولًا، عامل فندقٍ هو الذي يُبلِّغ عن شخصٍ ما لكونه «مشبوهًا» في المظهر أو التصرفات، كما يُوضِّح تقريرٌ من عام ٢٠١٩:

تلقت غرفة العمليات في إدارة الأخلاق العامة شكوى من عامل فندق، وأُمِرْنا بالانتقال إلى فندق ماريوت الزمالك للتحقيق مع شخصٍ أوقَفه المُشرِف الأمني في الفندق. قال المُشرِف الأمني إنه أوقف الفرد لأنه شُوهِد في طرقات الفندق وهو يُلمِّح ويُشِير إلى الناس هناك للتعرف عليهم. وصلنا إلى الفندق وتلقَّيْنا مُذكِّرةً من المشرف الأمني، السيد/ _____. في تلك المذكرة، ذَكر أن هناك شخصًا مريبًا ظل يحاول معرفة ضيوف الفندق الآخرين لإغرائهم بارتكاب الفجور معه مقابل المال. مُرفَق بالمذكرة لقطات المراقبة من كاميرا الفندق التي تُظهِر ما حدث. [٣٣]

ثانيًا، غالبًا ما تتلقى الشرطة شكاوى من الجيران. السبب وراء الشكوى هو نفسه في حالة عمال الفنادق. الفرق هنا هو أنه نظرًا لأن هذا منزل خاص، يجب على الشرطة الحصول على أمر تفتيشٍ قبل بدء الاعتقال. مثال على ذلك من عام ٢٠١٩:

تنفيذًا لأمر التفتيش الصادر لزميلي الرائد/ _____ لاعتقال وتفتيش مكان إقامة المشتبه به السيد/ _____ المُقيم في _____، حيث يُزعم أن المشتبه به يدير بيت دعارةٍ غير قانونيٍ في منزله ويتم ارتكاب أفعالٍ مثليةٍ وغير أخلاقيةٍ هناك مقابل المال. عند تفتيش منزل المشتبه به، وجدنا أدلةً تشير إلى صحة مثل هذه الاتهامات. [٣٤]

جمع الأدلة

إن الأدلة في هذه الحالات الناتجة عن عمليات الشرطة التي تمت مناقشتها أعلاه إما تكون ماديةً أو رقميةً. يتم جمع الأدلة المادية عند عملية الاعتقال، مثل الأوقية الذكرية والمال، بينما يمكن جمع الأدلة الرقمية قبل الاعتقال، على سبيل المثال، لقطات شاشةٍ للمحادثات، أو بعد الاعتقال عن طريق تفتيش هاتف الضحية.

على الرغم من أن شرعية الحصول على مثل هذه الأدلة مشكوكٌ بها إلى حدٍ كبير، إلا أن مكتب النيابة العامة لا يطعن فيها أبدًا، ودائمًا ما يتم وضع الأدلة في السجل. يختلف نوع الأدلة بناءً على طريقة الاعتقال، لكن الأدلة الرقمية هي الأكثر شيوعًا نظرًا لمرونتها وسهولة الحصول عليها نسبيًا. سيكون لمعظم الحالات أدلة رقمية، حتى لو كان الاعتقال غير متصلٍ بالإنترنت، حيث غالبًا ما تصادر الشرطة هاتف الضحية بشكلٍ غير قانونيٍ وتستخدم أي صورٍ أو محادثاتٍ تجدها عليه.

غالبًا ما تُضيف الشرطة أشياءً في ملف القضية غير مخالفةٍ للقانون بمفردها بأي شكلٍ من الأشكال (أي أن حيازتها ليست عملًا إجراميًا)، على سبيل المثال، الشعر المستعار، المال، الأوقية الذكرية، والكحول، من أجل التشديد على فجور الشخص. مثال من تقرير للشرطة من عام ٢٠١٧:

وجدنا عدة موادٍ مهرَّبةٍ أثناء تفتيش المشتبه به، ومن خلال فحص هاتف المشتبه به (Lenovo أبيض) بداخله خط هاتف رقم ...، وجدنا عددًا من المحادثات

---

٣١ Shadow report for the third Universal Periodic Review of the Arab Republic of Egypt - Alliance of Queer Egyptian Organizations Human - rights violations based on SOGIESC in Egypt- P.3

٣٢ القضية رقم ٢٠١٨/١١٦٠ محكمة جنح عابدين.

٣٣ القضية رقم ٢٠١٩/٣٠١١ محكمة جنح قصر النيل.

٣٤ القضية رقم ٢٠١٩/١٧٤١٧ محكمة جنح المنتزه ثاني

والصور التي استخدمها المشتبه به التحريض على الفجور وممارسته مقابل المال. واجهنا المشتبه به بما وجدناه، واعترف بأنه يستخدم هاتفه المحمول للعثور على عملاءٍ لممارسة الجنس معه مقابل المال. وجدنا أيضًا ١٠٠٠ جنيه مصري معه، واعترف بأنه جمع أمواله كرسومٍ من عمله في الفجور.
ملاحظة: طبعنا لقطات شاشةٍ للمحادثات التي أجراها المشتبه به مع المخبر وأرفقناها بالتقرير.
ملاحظة: أدخلنا الهاتف المحمول (Lenovo أبيض) و١٠٠٠ جنيه مصري في سجل الأدلة ووضعناها في ظرفٍ أبيض. [٣٥]

من المهم ملاحظة أن الشرطة تجمع الأشياء التي تستخدمها النساء العابرات جندرياً لمساعدتهن على الظهور بشكلٍ أنثوي، مثل الشعر المستعار، كدليلٍ قويٍ ضدهن لإثبات ارتكابهن الفجور المعتاد. مثال على ذلك من عام ٢٠٢٠:

عندما فتشنا حقيبة المُشتبَه به قبل نقله إلى مركز الشرطة، وجدنا داخلها ملابس أنثوية، شعر مستعار، أوقية ذكرية، مزلقات، وقضيب زجاجي يستخدمه المُتهَم في جلساته الجنسية. وجدنا أيضًا جهاز حاسوبٍ محمولٍ (Lenovo أسود) مكسورًا من الخلف ومحفظةً سوداء. من خلال تفتيش المحفظة، وجدنا ٥٢٠٠ جنيه مصري، ١٠٠ دولار أمريكي، ١١٨٠ يورو، والعديد من بطاقات الائتمان. عندما واجهنا المشتبه به بما وجدناه، اعترف بجرائمه. [٣٦]

الاستجواب

تستخدم الشرطة العنف الجسدي، اللفظي، والعقلي للحصول على اعترافٍ من الضحايا. وسيتم مناقشة هذه التجاوزات في الفصل الثاني من هذه الوثيقة. ومن المهم ملاحظة أن الشرطة كثيرًا ما تُجري الاستجواب في غياب محامي الضحية. تَعرِض الشرطة أحيانًا صفقةً غير رسميةٍ على الضحية للإفشاء عن بعض أصدقائه/ـا من مجتمع الميم عين، وسيتم إلغاء تقرير الاعتقال في المقابل. تَذكُر مقابلةً تتحدث عن هذه الممارسة:

لقد تم جَرِّي إلى داخل غرفةٍ مظلمة، ودخل شخصٌ لم أكن أعرف من هو، وضربني في ظهري. ثم أوقفه شخصٌ آخر كان في الغرفة أيضًا وأخبره أننا نعرف أنك شاذ وأنك تذهب إلى الحفلات الشاذة. ما رأيك بأن تعمل كمخبرٍ لنا ونتركك تذهب؟ [٣٧]

يتم تقديم هذا العرض فقط على الأفراد الذين تعرف الشرطة أنهم/ن أعضاء نشطون/ات في مجتمع الميم عين. تبحث الشرطة عن العلامات التي قد تشير إلى انتمائهم/ن إلى أقلية جنسية أو جندرية، على سبيل المثال، الوشم، مجموعات Facebook أو WhatsApp، شعر الجسم (إذا كانوا/ن يزيلونه أم لا). ومن الجدير بالذكر أيضا أن الضحايا يعترفون دائما بارتكاب الفجور في تقارير الشرطة، وهذه التقارير موحدة؛ فاللغة المستخدمة في مختلف تقارير الشرطة لا تتغير في كثير من الأحيان. مثال من عام ٢٠١٩:

س: ماذا تقول عما أنت متهمٌ به؟
ج: كنت مخطئًا.
س: هل تم القبض عليك من قبل؟
ج: لا.
س: ماذا كان وضعك عندما تم القبض عليك؟
ج: كنت أقف في ميدان رمسيس وأقوم بالإشارات والحركات للمارة في الشارع العام لإغرائهم بارتكاب الفجور معي من أجل المال.
س: إنك مشتبهٌ بك في قيامك بعمل إشارات وتحركات للمارة لإغرائهم بارتكاب الفجور معك مقابل المال، وهو أمر غير قانوني. ماذا تقول عن ذلك؟
ج: لقد فعلت ذلك للمرة الأخيرة. [٣٨]
كثيرًا ما تكون الأساليب التي تتبعها الشرطة في هذا الفرع هي انتهاكًا بموجب القانون الوطني والدولي، ومع ذلك فإن مكتب الادعاء لا يسن أي رقابةٍ على هذه الإجراءات، بل يستكمل عمل الشرطة بنفس استراتيجية «الأخلاقية» أهم من «الشرعية».

---

٣٥ القضية رقم ٢٠١٧/٥٩٨٨ محكمة جنح قصر النيل.

٣٦ القضية رقم ٢٠٢٠/٣٤٦٥ محكمة جنحة النزهة.

٣٧ مقابلة EG ٣٠١

٣٨ القضية رقم ٢٠١٩/٣٠١١ محكمة جنح قصر النيل.

مكتب النيابة العامة

يأخذنا الفصل الثاني من قصتنا إلى مكتب الادعاء الذي من المفترض أنه «محايد». من السهل اكتشاف الافتقار إلى الحياد في هذه القضايا: فالنيابة العامة بالكاد تطعن في أي من المعلومات والأدلة المقدَّمة إليها من نواب الشرطة، كما أنها لا تُحقِّق في مشروعية الحصول على تلك المعلومات والأدلة أو الاعتقال نفسه. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم ضابط الادعاء سلطته لاستجواب الضابط المعتقِل. ويجدر الإشارة إلى أنه بموجب القانون، يجب أن يكون محامي الدفاع حاضرًا أثناء استجواب النيابة العامة، ولكن الضحية في كثيرٍ من الأحيان ليس بيدها الاختيار، حيث يتم إحضارهم/ن بسرعةٍ بعد الاعتقال دون فرصةٍ لاستدعاء أي شخصٍ لإحضار محامٍ لهم/ن. وبالتالي، فإن المحامي الموجود هو الذي يُعيِّنه النيابة العامة، وهو لا يُبدي أي مهنيةٍ أو معرفةٍ أثناء الاستجواب. مثال على عملية الاستجواب من عام ٢٠١٩:

س: ما هي العلاقة بينك وبين الأدلة التي أمامك؟
ج: لا أعرف شيئًا عن ذلك، ولم يكن لدي سوى ٥٠ جنيهًا مصريًا معي.
س: لمن ينتمي هذا الدليل إذن؟
ج: لا أعرف.
س: تم تقديمها لنا كدليل. ماذا تقول عن ذلك؟
ج: لا أعرف.
س: جاء تقرير الشرطة مع لقطات مراقبة تُظهر أنك تُغري ضيوف الفندق الآخرين بارتكاب الفجور، بالإضافة إلى صورٍ عاريةٍ لنفسك. ماذا تقول عن ذلك؟
ج: لا أعرف شيئًا عن هذه الصور.
س: هل تم القبض عليك من قبل؟
ج: لا.
س: هل لديك سجل إجرامي؟
ج: لا.
س: أنت مُتهَم باعتياد ممارسة الفجور مع الرجال مقابل المال. ماذا تقول عن ذلك؟
ج: لم يحدث ذلك.
س: أنت مُتهَم بإغواء مواطنٍ سعوديٍ لارتكاب أعمال فجورٍ معك مقابل ١٠٠٠ ريال سعودي. ماذا تقول عن ذلك؟
ج: لم يحدث ذلك.
س: أنت مُتهَم بإغواء الضيوف في الفندق والإعلان عن نفسك عبر الإنترنت. ماذا تقول عن هذا؟
ج: لم يحدث ذلك.
س: هل لديك أي شيء تضيفه؟
ج: لا. [٣٩]

تشتهر النيابة العامة في هذه القضايا بإجبار الضحايا على الاعتراف. يستخدم مكتب الادعاء الألعاب العقلية على الضحايا ويستفيد من حقيقة أن الضحايا لا يتلقون مشورةً قانونيةً جيدةً من محاميهم/ن المُعَيَّنِين. تتخذ هذه الألعاب العقلية أشكالا مختلفة: (أ) إقناع المتهمين/ات بأنهم/ن إذا اعترفوا/ن بميلهم/ن الجنسي أو هويتهم/ن الجندرية، فلن يُحاكَموا/ن لأنهم/ن ليسوا/ن عاملين/اتٍ بالجنس؛ (ب) إذا كان هناك شخصان متهمان في قضيةٍ واحدة، فإنهما يعملان على إقناع كل منهما بأنهما إذا اعترفا، فلن يُسجنا وسيُعاملان كشاهدين؛ (ج) مواجهة المُتهَم بأي دليلٍ لديه، حتى و إن كانت مشروعية هذه الأدلة مشكوك بها إلى أن يَعترِف المُتهَم بأي جريمة يريدونها. شارك محامي الدفاع التعليقات التالية على عملية الاستجواب:

في معظم الوقت، نصل إلى العملاء بعد فوات الأوان، بعد أن حدث الاستجواب بالفعل. غالبًا ما يُجبر عملاؤنا على الإدلاء باعتراف أو يتم خداعهم/ن لقول تفاصيلٍ قد تُجرِّمهم/ن. في معظم الأوقات، من خلال الألعاب العقلية، ينهار العملاء ويقولون/ن كل ما يخبرهم الادعاء أن يقولوه بوعدهم/ن بإعادتهم/ن إلى ديارهم/ن. [٤٠]

ومن المهم التأكيد على أنه على الرغم من أن الادعاء يحاول إجبار المتهم على الاعتراف، فإن هذا لا يحدث في كثيرٍ من الأحيان. في الوقت نفسه، من

٣٩ القضية رقم ٢٠١٩/٣٠١١ محكمة جنح قصر النيل.

٤٠ مقابلة رقم EG١٠١

المثير للاهتمام أنه في القضايا التي قُمْتُ باستعراضها، اِعترَف أولئك الذين يخضعون/ن للمحاكمات الجنائية في تقارير الشرطة ونفوا/ين لاحقًا مثل هذه الاتهامات في مكتب الادعاء. وهذا يُشير إلى أنه من المُرجح أن المشتبه بهم/ن يتعرضون/ن لسوء المعاملة أثناء احتجازهم/ن لدى الشرطة وأنهم/ن يعترفون/ن بارتكاب الجريمة نتيجةً لذلك.

الهيئة القضائية

الفصل الأخير من القصة والفصل الذي من المُفترَض أن يكون الأكثر حيادية. إن نظام المَحاكم في مصر غارقٌ في القضايا، ويظهر التراكم في نوعية الأحكام الصادرة، خاصةً في محاكم الجنح من الدرجة الأولى. غالبًا ما لا يُراجِع القضاة القضية بشكلٍ صحيحٍ أو يمنحون فريق الدفاع فرصةً للحديث عن القضية. تستغرق المراجعة بأكملها حوالي ٥ إلى ٧ دقائق، ثم يصدر حكم.

غالبًا ما تجد محاكم الدرجة الأولى المُتهَم مذنبًا، بينما يستغرق قضاة محاكم الاستئناف وقتًا أطول في مراجعة القضايا والاستماع إلى حِجج الدفاع. غير أن القضاة كثيرًا ما يُظهِرون، في جميع الحالات، تحيزًا ضد المتهمين/ات، لا سيما إذا كان شكلهم/ن لا يتناسب مع الأعراف الاجتماعية:

عندما دَخلْتُ الغرفة، بدأ الناس يهمسون إذا كنت رجلًا أم امرأة. وضعوني أمام القاضي، ونظر إلي على الفور في اشمئزازٍ وسأل المحامي هل أنت مع هذا الشاذ، أيها المحامي؟[٤١]

عادة ما يتم التعبير عن هذا التحيز فقط من خلال النظرات، حيث يهتم معظم القضاة بصورتهم «المستقلة» في نظر القانون ولا يُظهِرون تحيزًا واضحًا ضد الضحايا. ومع ذلك، في بعض الحالات، بالإضافة إلى النظرات أو التعبير اللفظي عن التحيز، كتب القاضي بوضوح في حكمه أنه أصدر مثل هذا الحُكم لأسبابٍ أخلاقية، وليس لأسبابٍ قانونية:

نحن لا نعتقد أن إنكارات المُتهَم أو حجج الدفاع يُمكِن أن تهز الأدلة المُقدَّمة إلى هذه المحكمة. إننا نومن أن الشهوة الجنسية هي ضرورة للحياة. أرشدنا الله إلى السبيل الوحيد لإشباع هذه الشهوة في جميع أديانه، واختيار طريقةٍ أخرى لإشباعها ليس سوى فعلٍ فاسق. إن المثلية الجنسية هي مرض أخلاقي حديث جديد يأكل في مجتمعنا، وهو شيء يجب أن نواجهه بصرامةٍ مستخدمين قوة القانون. [٤٢]

ومن الجدير بالملاحظة أن الدافع وراء معظم الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الحكومية الموصوفة في هذا الفصل ليس موجهًا نحو القانون، بل إنهم يتصرفون على أساس تحيزهم الديني والأخلاقي. عملت الدولة بجدٍ في العام الماضي على خلق «أخلاقٍ عرفيةٍ» لفرض رؤيتها لما يجب أن يكون عليه المجتمع وكيف يجب أن يتفاعل أفراد ذلك المجتمع مع بعضهم البعض[٤٣]. بناءً على هذه الأخلاق العرفية، لا تهتم الجهات الفاعلة الحكومية بشرعية القضايا المرفوعة ضد مجتمع الميم عين، فقط تهتم بحقيقة أنها ضد أفراد ذلك المجتمع؛ وبالتالي، يجري في معظم الأوقات اعتقال الأفراد ومحاكمتهم/ن وإدانتهم/ن على أساس موقفهم/ن ومظهرهم/ن الاجتماعي فقط.

يحد هذا الاستهداف من المساحات الآمنة المتاحة للمجتمع للتعبير عن ميولهم/ن الجنسية وهويتهم/ن الجندرية، حيث تُحافِظ السلطات على توجيهٍ «أخلاقي» قوي لكلٍ من الأماكن العامة والخاصة، بما في ذلك المساحات الإلكترونية أيضًا[٤٤]. يتم النص على هذا التوجيه في الغالب من خلال الحاجة إلى الحماية الأخلاقية للمعايير والقيم الاجتماعية، وشرعيته قابلة للنقاش، لا سيما بالنظر إلى عدد الانتهاكات التي تحدث أثناء عملية مقاضاة مجتمع الميم عين.[٤٥] وفي الفصل التالي، سوف أُوضِّح هذه الانتهاكات وكيف تنتهك السلطات المصرية قانونها وقانونها الدولي عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع هذه القضايا.

---

٤١ مقابلة رقم EG ٣٠٢

٤٢ القضية رقم ٢٠١٨/١٩٩٧ محكمة جنح بولاق.

٤٣ Ezzat, Ahmed. "Law and Moral Regulation in Modern Egypt: Hisba from Tradition to Modernity." International Journal of Middle East Studies 52, no. 4 (2020): 665–84. doi:10.1017/S002074382000080X.

٤٤ Sayadi, Emna. 2017. «In Egypt, Expressing Your Sexuality Online Makes You a Target For Human Rights Abuse. That Has to Stop. - Access Now». Access Now. https://www.accessnow.org/egypt-expressing-sexuality-online-makes-target-human-rights-abuse-stop/

٤٥ Dalia Abd El-Hameed; The Egyptian General Directorate for Protecting Public Morality: Purveyors and Guardians of Penetrating Masculinity. Journal of Middle East Women›s Studies 1 July 2018; 14 (2): 252–254. doi: https://doi.org/10.1215/15525864-6680387

الفصل الثالث: الانتهاكات

لقد تمكنت مصر في العقد الماضي من جعل الانتهاكات التي ترتكبها الدولة أمرًا طبيعيًا، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وأصبحت هذه الانتهاكات جزءًا من هوية الدولة المصرية. كانت مصر تحت حكم ديكتاتورٍ أو آخر منذ عقودٍ ويحكمها حاليًا نظامٌ عسكريٌّ استبداديٌّ يعمل على فرض سرد تطبيع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات سيادة القانون.[٤٦]

سمحت الأهمية الجيوسياسية والعسكرية لمصر لها بالإفلات من المُساءَلة عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان بشكلٍ عام ومجتمع الميم عين على وجه التحديد[٤٧]. وفي هذا الفصل، سأُلقِي الضوء على الانتهاكات التي اعتمدتها السلطات الوطنية، وسأُوضِّح كيفية انتهاك هذه الممارسة أيضا للالتزام الدولي لمصر، وكيف فشل المجتمع الدولي في التصدي لهذه الانتهاكات بفعالية.

٤٦ «Egypt: Series of draconian laws legalizes unprecedented repression six years since fall of Morsi». 2019. Amnesty.org. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/07/egypt-series-of-draconian-laws-legalizes-unprecedented-repression-six-years-since-fall-of-morsi/

٤٧ Dunne, Michele. 2020. «Egypt: Trends in Politics, Economics, and Human Rights». Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/2020/09/09/egypt-trends-in-politics-economics-and-human-rights-pub-82677

سيادة القانون

تم تقويض سيادة القانون بشكلٍ خطيرٍ في مصر منذ الانقلاب العسكري في عام ٢٠١٣. اتَّسَم عهد الرئيس السيسي بانتهاكات حقوق الإنسان واستخدام القانون لتوطيد الاستبداد. وينعكس ذلك في موجةٍ جديدةٍ من التشريعات التي تُقيِّد الحقوق وتعيد كتابة العلاقة بين المَدَنِيِّين والدولة.[٤٨]

تشمل هذه التشريعات قانون الجرائم الإلكترونية الذي صدر حديثًا، والذي يَتَضمَّن موادًا غامضةً مفتوحةً للتفسير، مثل «المادة ٢٥: انتهاك القيم الأُسَرية والتقاليد الاجتماعية»[٤٩]، التي تنتهك الدستور بشكلٍ مباشر، وخصوصًا المادة ٩٥ وسيادة القانون في الدولة: فهو لا يُعرِّف الجريمة، بل يُعرِّف قيمًا، والتي قد تختلف من إنسان لآخر، وهي غامضة للغاية بحيث لا يمكن للجمهور فهمها، مما يفتح الباب أمام تفسيراتٍ قضائيةٍ مختلفة.[٥٠] كان هذا الحُكم المذكور أعلاه مجرد إضافةٍ إلى الأحكام «الأخلاقية» الغامضة التي حشدتها الدولة لإسكات مجتمع الميم عين وغيره.[٥١]

بالإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ الفصل بين السلطات - وهو عنصرٌ أساسيٌ في سيادة القانون - قد تآكل بشكلٍ خطيرٍ في مصر، حيث قام الرئيس السيسي بتعديل الدستور بما يتوافق مع رغباته من أجل إنشاء جهازٍ قضائيٍ يخدِم أجندة الدولة[٥٢] في التضحية بمجتمع الميم عين ويجعل الدولة تظهر في ضوءٍ جيد.

إلى جانب أن السُلطة التشريعية (البرلمان في حالتِنا) ليست سوى دُميةً في يد النظام، ومنذ عام ٢٠١٧، قد حاوَلَت أكثر من مرةٍ أن تَسِن قوانينًا معارِضةً لمجتمع الميم عين لزيادة السلطة الأخلاقية للدولة على مواطنيها. كما أن استخدام هذه السلطة المعنوية يُقوِّض الحقوق التي ينبغي ضمانها لمواطنيها[٥٣]، مثل المحاكَمة العادلة والتحقيقات المحايِدة.

وتتعرض هذه الحقوق للتهديد بسبب انعدام المُساءَلة والنزاهة داخل مختلف الجهات الفاعلة الحكومية، مثل شرطة الآداب، النيابة العامة، والقضاء. وبما أنها تخدم جميعها الأجندة الأخلاقية للدولة، فإن عملية القضاء مليئةٌ بعدم المشروعية وتؤدي إلى أحكامٍ متحيِّزة.[٥٤] في هذا الجزء، سأستكشف هذه المخالفات التي تحدث من قِبَل شرطة الآداب وعدم وجود إشرافٍ على أفعالهم من قِبَل القضاء، والتحيزات الأخلاقية التي ظهرت ضد مجتمع الميم عين.

---

٤٨ «EGYPT: 'There›s Been Severe Deterioration in The Rule Of Law & Respect For Human Rights'». 2020. Civicus.Org.
https://www.civicus.org/index.php/media-resources/news/interviews/4324-egypt-there-has-been-a-severe-deterioration-in-the-rule-of-law-and-respect-for-human-rights

49 « قانون رقم 175 لسنة 2018في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات - cairo52». cairo52. 2021.
https://cairo52.com/ar/قانون-رقم-175-لسنة2018-في-شأن-مكافحة-جرائم-تق/.
[Q'anon Rakm 175 L sent 2018 F Sha'an Mokafht Gra'am Teqany Al-Mohlmat: Cybercrime law 175/2018]

٥٠ مسار تدفع بعدم دستورية جريمة الاعتداء على قيم الأسرة المصرية». Massar. 2020 .
https://masaar.net/مسار-تدفع-بعدم-دستورية-جريمة-الاعتداء/.
[Masar Tadof'h b hadm Destoryt Gr'eema Al Atah'a Ala Qym Al-Asor Al-Masrya: defense memo regarding the unconstitutionality of the crime of violating family values]

٥١ Rigot, Afsaneh. 2021. «Egypt's Dangerous New Strategy for Criminalizing Queerness». Slate Magazine.
https://slate.com/technology/2020/12/egypt-lgbtq-crime-economic-courts.html

٥٢ «Egypt: Constitutional Amendments Entrench Repression». Human Rights Watch. ٢٠١٩.
https://www.hrw.org/news/2019/04/20/egypt-constitutional-amendments-entrench-repression

٥٣ Lang, Nico. 2017. «'It Will Pass': Egypt Set to Enact One of the World's Most Extreme Anti-LGBTQ Laws - LGL». LGL.
https://www.lgl.lt/en/?p=18692

٥٤ Abd El-Hamid, Dalia. 2017. «The Trap: Punishing Sexual Difference In Egypt | Egyptian Initiative For Personal Rights». Eipr.Org.
https://eipr.org/en/publications/trap-punishing-sexual-difference-egypt. P.24-26

توقيف الشارع العشوائي (استيقاف)

يمنح القانون المصري موظفي التوقيف القضائي الحق في إيقاف الأفراد وتفتيشهم/ن في حالاتٍ مُحدَّدة، مثل حالات التلبس أو إذا ارتكب الشخص سلوكًا مشكوكًا فيه أو «مشبوهًا». أعطت محكمة النقض بعض التعاريف لما يُمكِنه أن يكون «سلوكًا مشكوكًا فيه أو مشبوهًا» وأكدت على أنه لا يحق للشرطة أن تُوقِف أي شخصٍ وتُطالبه/ـا بالتحقق من هويته/ـا، بل من المُفترَض أن يضع الشخص نفسه/ـا في موقف الاشتباه بأفعالٍ تَتَطلب تدخُّل ضباط الاعتقال القضائي.[٥٥]

بالإضافة إلى ذلك، حكمت المحكمة الدستورية العليا في ١٤ يناير ١٩٩٣ في الاستئناف رقم ١٠/٣ أن «الاشتباه» وحده لا ينُص على سببٍ للاعتقال.[٥٦] على الرغم من أحكام المحكمة هذه، غالبًا ما تُفبرِك الشرطة ذلك السلوك المشكوك فيه أو المشبوه للسماح لنفسها بإيقاف أفراد مجتمع الميم عين وتفتيشهم/ن. تَستخدِم معظم تقارير الشرطة المتعلقة بالاعتقال العشوائي في الشوارع مصطلحاتٍ مثل «الحركات والعلامات المغرية» لخَلْق وَهْمٍ بوجود سلوكٍ مشكوكٍ فيه أو مشبوهٍ يَستدعِي تدخلهم.

الاعتقال والاحتجاز في الأماكن العامة

يَسمح الدستور المصري وقانون الإجراءات الجنائية، وخاصةً المادتان ٥٤[٥٧] و٣٠[٥٨]، لضباط الشرطة باحتجاز واعتقال الأفراد دون أمرٍ مُسبَقٍ من النيابة العامة بالقبض عليهم/ن أو تفتيشهم/ن في حالات التلبس. ولذلك، فإن أفراد الشرطة يحاولون دائماً اختلاق قضية تَلبُّسٍ بالجريمة عند كتابة تقاريرهم لضمان مشروعية إجراءات الاعتقال وتبرير إلقاء القبض على الأفراد دون أوامر تفتيشٍ أو توقيفٍ مسبقة. مثالٌ من تقريرٍ من عام ٢٠١٨:

تلقينا نصائح من أحد مخبرينا السريين بأن مجموعةً من الشباب المثليين يجتمعون في ساحة الأوبرا من أجل المتعة الجنسية مقابل المال. انتقلت قوة شرطةٍ سريةٍ إلى الموقع ولاحَظَتْ أن أحد هؤلاء الشباب المثليين يقوم بحركاتٍ وإشاراتٍ مشبوهةٍ لإغواء الرجال لارتكاب الفجور معه مقابل المال. اقتربنا من المتهم وواجهناه، واعترف بأنه جاء إلى ساحة الأوبرا لارتكاب الفجور مع الرجال مقابل المال.[٥٩]

الاعتقال والاحتجاز في الأماكن الخاصة

يُركِّز كل من الدستور المصري وقانون الإجراءات الجنائية تركيزًا كبيرًا على حُرْمَة المساكن[٦٠]. لا يُسْمَح لموظف التوقيف القضائي بتفتيش منزلٍ إلا بعد تلقيه مذكرة تفتيشٍ قضائيةٍ من النيابة العامة. يجب على فريق التفتيش تحذير السكان قبل إجراء التفتيش، ويجب إبلاغ صاحب المنزل بتفاصيل أمر التفتيش.[٦١]

بالإضافة إلى ذلك، ذَكَرَتْ محكمة النقض أنه يجوز لموظفٍ قضائيٍ أن يجري تفتيشًا للمنزل دون أمر تفتيشٍ مسبقٍ إذا وافق المالِك على ذلك.[٦٢] ومع ذلك، غالبًا ما تتجاهل الشرطة هذه الحمايات وتقتحم منازل مجتمع الميم عين وتُفبْرِك لاحقًا التقارير إلى الدولة بأنه تم القبض عليهم/ن من الشوارع. تسمح الشرطة أيضًا للجيران باحتجاز أعضاء مجتمع الميم عين بشكلٍ غير قانونيٍ داخل منازلهم/ن. بدلًا من القدوم لمساعدة الضحايا، كانوا يأتون لاعتقالهم/ن

٥٥ See the Court judgments on "استيقاف", https://www.cc.gov.eg/criminal_judgments

٥٦ «Routine Infringement Of Privacy:Your Phone And ID, Please!! | Egyptian Initiative for Personal Rights». 2019. Eipr.Org. https://eipr.org/en/publications/routine-infringement-privacyyour-phone-and-id-please - P. 13

٥٧ انظر المادة ٥٤ من الدستور

٥٨ انظر المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية

٥٩ القضية رقم ٢٠١٨/١١٦٠ محكمة جنح عابدين.

٦٠ انظر المادة ٥٨ من الدستور والمادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية

٦١ انظر المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية

٦٢ استئناف محكمة النقض رقم ٨٦/٩٦٨٠ بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٨

بناءً على شكاوى الجيران:

كنت داخل المنزل مع ثلاثةٍ من أصدقائي عندما بدأ الجيران يطرقون الأبواب بشدة، فَتَحْتُ الباب، واقتحموا الداخل وبدأوا في ضربي واحتجازي أنا وأصدقائي داخل المنزل، وشتمونا وضربونا في هذه العملية. عندما جاءت الشرطة، اعتقلونا وتركونا.[٦٣]

التفتيش والأدلة

إن الحياة الشخصية محميةٌ بموجب الدستور[٦٤] وقانون الإجراءات الجنائية. ويتضمن هذا الأخير موادًا تُنَظِّم عملية البحث عن الأدلة وجمعها. لتفتيش فردٍ أو منزلٍ أو هاتف، يجب الاشتباه في ارتكاب شخص لجريمةٍ في سياق تحقيق. ويجب أن يَستنِد هذا البحث إلى اشتباهٍ معقولٍ وأن يُجرَى بأمرٍ قضائي. وعلى أي حال، لا يحق لموظف الاعتقال القضائي فتح أي أشياءٍ خاصةٍ تَخُصُّ المتهَم، مثل الهواتف النقالة والرسائل المختومة. ويَسمَح القانون لموظف التوقيف القضائي بإجراء تفتيشٍ وقائيٍ[٦٥] فقط لمصادَرة أي أداةٍ يمكن للمشتبه فيه استخدامها للاعتداء عليهم أثناء الاحتجاز ومصادَرة الأشياء الخاصة دون فتحها أو تفتيشها كدليل.[٦٦]

ولا يُسمح بفحص هذه المواد الخاصة إلا للموظف القضائي، مثل مكتب الادعاء أو قاضي التحقيق[٦٧]. على الرغم من أن جميع هذه الحمايات ممنوحةٌ بموجب القانون، إلا أن الشرطة غالبًا ما تجبر الأفراد على فتح أي عنصرٍ خاصٍ لديهم، على سبيل المثال، الهواتف المحمولة، وإجراء تفتيشٍ غير قانوني لهذه الأشياء الخاصة التي تؤدي إلى أدلة. إن النيابة العامة، بدلًا من التحقيق في شرعية هذه الأدلة، غالبًا ما «تُصحِّح» الإجراءات غير القانونية للشرطة من خلال إعادة فتح هذه الأدلة والبحث فيها أمام المتهم في محاولةٍ لإضفاء الشرعية على الأدلة بموجب القوانين المذكورة أعلاه.

التغاضي الإشرافي

كثيرًا ما تُقابَل المخالفات التي ترتكبها الشرطة بتأييدٍ من الهيئات التي من المُفترَض أن تُشرِف عليها، مثل السلطة القضائية ومكتب الادعاء[٦٨]. وكما ذُكر من قبل، فإن الفصل بين السلطات يكاد يكون غير موجودٍ في البلد، وتخدم الكيانات الثلاثة جميعها «الأخلاق العرفية» التي تدعو إليها الدولة. وبالتالي، هناك نقص في المساءلة والرقابة مما يشجع على استمرار هذه المخالفات.

وفقًا المحامين الذين تمت مقابلتهم من أجل هذه الوثيقة، حتى عندما يكون من الواضح أن أساس القضايا مزورًا بعدم قانونية، لا يزال الادعاء والقضاء ينظران في القضية. لا تنطبق ثمار الشجرة السامة على السلطات المصرية. وكل هذه المخالفات تُقَوِّض حقوق الأفراد، مثل الحق في محاكمةٍ عادلة، وتُعَدُّ انتهاكاتٍ للحماية الدستورية المنصوص عليها للمواطنين/ات. لا تتعرض سيادة القانون للخطر في هذه الحالات فحسب، بل في جميع أنحاء النظام القانوني المصري. أصبحت ممارسات الشرطة وباءً يُقَلِّل ببطءٍ من سيادة القانون في البلاد. القضاء والنيابة هم مجرد شركاء في هذه الممارسات، يؤيدونها من خلال تغاضيهم الإشرافي.

تشير الأفعال المذكورة إلى انتهاك الحقوق الأساسية للأفراد، لأن هذه الاعتقالات تعسفية، ولا تَستنِد إلا إلى خيال الضابط المُعتقِل، وبدون سببٍ منطقي. وبالتالي، فإن مفهوم الأمن الشخصي[٦٩] يُنتهَك، وقد فشلت الجهات الفاعلة الحكومية في الوفاء بالتزاماتها الإيجابية بتزويد الأفراد به.

٦٣ مقابلة رقم EG 301

٦٤ انظر المادة ٥٧ من الدستور المصري

٦٥ This Search is only permitted in cases of flagrante delicto or with a judicial search warrant

٦٦ المواد ٣١, ٣٢, ٣٤, ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية

٦٧ ما سبق المادة ٩٧

٦٨ Sayigh, Yezid. ٢٠١٥. «Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia». Carnegie Middle East Center. https://carnegie-mec.org/2015/03/17/missed-opportunity-politics-of-police-reform-in-egypt-and-tunisia-pub-59391.

٦٩ OHCHR. ٢٠٠٣. "Human Rights in the Administration of Justice: A Manual on Human Rights for Judges, Prosecutors and Lawyers". Chapte

هذا التعسف يُقوِّض أيضًا المبادئ القانونية للتنبؤ واليقين، حيث يقوم نائب الشرطة بتحريف القوانين لتَتَماشَى مع رغباته، مما يجعل من الصعب على الأفراد استنتاج ما إذا كانت أفعالهم/ن غير قانونية.[٧٠] ومن الحقوق البارزة الأخرى التي تنتهكها هذه المخالفات الحق في الخصوصية والحق في التعويض في حالة الحرمان غير المشروع من الحرية.[٧١] هذه ليست الانتهاكات الوحيدة التي تحدث في هذه الحالات. في القسم التالي، سأوضِّح الانتهاكات التي تَحدُث للسلامة الجسدية للأفراد.

٧٠ Ibid. P.167

٧١ Ibid- P.209

السلامة الجسدية

لـى الرغـم مـن أن الحكومـة المصريـة تُعلِـن بفخـرٍ أنهـا طبَّقـت الاتفاقيـات الدوليـة مثـل اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمناهضـة التعذيـب (CAT) فـي دسـتورها[٧٢]، فـإن التعذيـب المنهجـي هـو وبـاء فـي مصـر. لقـد فشـلت الدولـة المصريـة فـي الوفـاء بالتزاماتهـا الدوليـة عندمـا يتعلـق الأمـر بتجريـم التعذيـب. وتنـص المـادة ١٢٦ مـن قانـون العقوبـات المصـري علـى أن التعذيـب يقتصـر علـى الأفعـال المرتكَبـة بغـرض اسـتدراج اعترافـات مـن المتهميـن/ات، ممـا يسـتبعد بالتالـي الأفعـال المرتكَبـة ضـد المحتجَزيـن/ات دون توجيـه تُهَـمٍ إليهـم ولأغـراض الحصـول علـى المعلومـات أو العقـاب. وبسـبب هـذا النطـاق المحـدود، كثيـرًا مـا يَسـتخدِم المُدَّعـون العامـون المـادة ١٢٩ الأكثـر تسـاهلًا (اسـتخدام القسـوة) مـن أجـل توجيـه الاتهـام إلـى الجنـاة.[٧٣]

إن مكتـب الادعـاء مسـؤولٌ عـن تلقـي الشـكاوى مـن الضحايـا بشـأن الانتهـاكات التـي تعرضـوا/ن لهـا[٧٤]. ولكـن النيابـة العامـة أثبتـت فشـلها فـي إجـراء تحقيقـاتٍ جادةٍ فـي هـذه الشـكاوى، لأن نزاهـة مكتـب الادعـاء مشـكوكٌ بهـا، ويتـردد عـددٌ متزايـدٌ مـن الضحايـا فـي تقديـم شـكوى إليهـم. كمـا أن الضحايـا كثيـرًا مـا يخشـون/يـن مـن انتقـام مُرتكِبيهـا إذا قدمـوا/ن شـكوى.[٧٥]

يتعـرض الأفـراد الكويريـون/ات لسـوء المعاملـة التـي يمكـن أن تصـل إلـى حـد التعذيـب علـى أسـاس هويتهـم/ن الجندريـة أو ميولهـم/ن الجنسـية. ولإسـاءة المعاملـة هـذه أشـكال عديـدة، مثـل الإذلال الجسـدي واللفظـي، وغالبًـا مـا لا تخـدم أي غـرضٍ مثـل الحصـول علـى اعتـرافٍ مـن الضحيـة. بـل هـو مجـرد أداةٍ يسـتمتِع بهـا الجانيـن.[٧٦]

اقتحمـوا شـقتي مـن حيـث لا أدري. كنـت فـي الداخـل مـع خمسـةٍ مـن أصدقائـي. بدأوا فـي ضربنـا ووصفونـا بـ«الشـواذ». أخذونـا إلـى الطابـق السـفلي، وهـم يصرخـون بصـوتٍ عـالٍ للجميـع فـي الشـوارع بأننـا «شـواذ»، لكـن هـذه كانـت البدايـة فقـط. فـي اللحظـة التـي وصلنـا فيهـا إلـى مركـز الشـرطة، بـدأت حفلـة التعذيـب الحقيقيـة.[٧٧]

وتؤيـد الدولـة ممارسـة الفحـص الشـرجي القسـري[٧٨] وينفـذه مكتـب الطـب الشـرعي بنـاءً علـى أوامـرٍ مـن النيابـة العامـة. تُسـتخدم هـذه الممارسـة لتقديـم دليـلٍ «طبـي» علـى أن الأشـخاص المتورطيـن فـي حـالات الفجـور هـم بالفعـل مثليـون جنسـياً، علـى الرغـم مـن عـدم وجـود أي دعـمٍ طبـيٍ أو علمـيٍ لهـذه الممارسـة، لا يـزال المسـؤولون المصريـون يلجئـون إليـه ويُعظِّمونـه ككونـه فعـال للغايـة فـي هـذه الحـالات:

قال «شـكل الفتحـة سـيتغير». فتحـة الشـرج «لـن تكـون طبيعيـةً بعـد ذلـك وسـتبدو مثـل المهبـل الأنثـوي».[٧٩]

كمـا أن الأشـخاص العابريـن/ات الذيـن يتـم القبـض عليهـم/ن فـي هـذه الحـالات غالبًـا مـا يوضعـون/ن فـي زنزانـة سـجن لا تعكـس هويتهـم/ن الجندريـة أو فـي

---

٧٢ انظر المواد رقم ٥١ , ٥٢ , ٥٥, ٦٠

٧٣ «Egypt: Systematic Torture Is a State Policy - Cairo Institute For Human Rights Studies». 2019. Cairo Institute for Human Rights Studies. https://cihrs.org/egypt-systematic-torture-is-a-state-policy/?lang=en.

٧٤ See Article 232 of the Criminal Procedure Code

٧٥ El-Ansary, Mohamed .٢٠١٧. «The Role Of The Public Prosecution In Egypt'S Repression». Pomed.Org. https://pomed.org/wp-content/uploads/2016/11/POMEDAnsaryEgyptReport.pdf

٧٦ «Egypt: Security Forces Abuse, Torture LGBT People» .٢٠٢٠. Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2020/10/01/egypt-security-forces-abuse-torture-lgbt-people

٧٧ مقابلة رقم EG303

٧٨ «DIGNITY DEBASED» .٢٠١٦. Human Rights Watch. https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/globallgbtanalexams0716web.pdf

٧٩ Dr. Maged Louis, deputy director of the Justice Ministry›s Forensic Medical Authority commenting on the practice of anal examination in an interview to BuzzFeed in 2015: Feder, J. Lester & Atef, Maged. 2015. «Egyptian Doctors Think This Torturous Exam Can Detect «Chronic Homosexuals»». Buzzfeednews.com. https://www.buzzfeednews.com/article/lesterfeder/egyptian-doctors-think-this-torturous-exam-can-detect-chroni

الحبس الانفرادي لفترةٍ طويلةٍ من الوقت[٨٠]. وهذه الأنواع من سوء المعاملة والتجاوزات ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية والسجناء الآخرين تحت إشراف الدولة وموافقتها. غالبًا ما تُشجِّع الجهات الفاعلة الحكومية السجناء الآخرين على المهاجمة والاعتداء الجنسي على الأشخاص الذين يتم القبض عليهم/ن في هذه الحالات:

أخذوني إلى مركز شرطة الدقي، وضربوني بشدة حتى فقدت وعيي، ثم ألقوا بي في زنزانةٍ مع سجناء آخرين. قالوا لهم: «إنه شاذ» وقالوا لي، «احرص على ألا تحمل». بقيت أسبوعًا واحدًا في تلك الزنزانة، وبين الضرب من قبل الضباط والاعتداءات من قبل السجناء الآخرين، اعتقدت أنني لن أنجو.[٨١]

٨٠ «Petition: Release Tina (Transwoman) From Egyptian Prison and Extradite Her Back To Cyprus - Cairo52». 2021. Cairo52. https://cairo52.com/2020/11/18/petition-bring-tina-home/.

٨١ «Egypt: Security Forces Abuse, Torture LGBT People». 2020. Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2020/10/01/egypt-security-forces-abuse-torture-lgbt-people

الالتزامات الدولية

لا تَعترِف مصر بالمصطلحات الواردة في هذه التوصية. ووفقًا للدستور والقانون، فإن جميع المواطنين/ات متساوون/يات أمام القانون. وتُحمَى حقوق جميع الأفراد دون تمييز، بصرف النظر عن التُهَم الموجَّهة إلى أي فرد. [٨٢]

هذا اقتباسٌ من الوفد المصري في مجلس حقوق الإنسان بشأن توصيات الميول الجنسية والهوية الجندرية التي تلقوها خلال الدورة الماضية. تم استخدام «المصطلحات الخاطئة» لرفض التوصيتَيْن الأُخرتَيْن اللتَيْن تم تلقيهما في عام ٢٠١٩. إن عدم الاعتراف بالميول الجنسية والهوية الجندرية كقضيةٍ يعني ببساطة أن مصر لا تشعر بأنها مُلزَمة بدعم أي نوعٍ من الالتزام بحقوق الإنسان الذي ينبغي أن يكون لديها تجاه هذه القضية. [٨٣]

إن هذا يحدث على الرغم من الالتزامات الدولية والإقليمية لمصر تجاه احترام حقوق مجتمع الميم عين، حيث يتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الميول الجنسية كمجموعةٍ محميةٍ بموجبه[٨٤]، ودعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان أعضاءها، بما في ذلك مصر، إلى احترام حقوق مجتمع الميم عين ووقف مقاضاتهم. [٨٥]

كما أن مصر لم تَفِ بالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، كما لُوحظ في قسم السلامة البدنية. وكثيرًا ما يتجاهل المجتمع الدولي هذا الفشل في الامتثال للمعايير الدولية، حيث تعتمد مصر على قوتها الناعمة وأهميتها الجيوسياسية للإفلات من المساءلة. إلى جانب إدانة التصريحات المتعلِّقة بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر،[٨٦] اختار المجتمع الدولي وضع التعاون العسكري والاقتصادي على حقوق الإنسان، حيث أفلتت مصر من مصير منتهكي حقوق الإنسان الآخرين، الذين غالبًا ما يتم نبذهم ومعاقبتهم من قبل المجتمع الدولي. [٨٧]

---

٨٢ «UPR Sexual Rights Database | UPR Database». ٢٠٢٠. Uprdatabase.org.
https://tinyurl.com/3ww2au3j

٨٣ Yones, Rasha. ٢٠٢٠. «Egypt's Denial of Sexual Orientation and Gender Identity». Human Rights Watch.
https://www.hrw.org/news/2020/03/20/egypts-denial-sexual-orientation-and-gender-identity

٨٤ In Toonen v Australia (CCPR/C/50/D/488/1992), the United Nations Human Rights Committee held that reference to "sex" in Articles 2 and 26 of the ICCPR is to be taken as including sexual orientation. Also, the "other status" is interpreted in a flexible manner to capture all forms of discrimination, that can include gender identity. See Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No 20 at paras 27, 28 and 35

٨٥ See Resolution 275 on Protection against Violence and other Human Rights Violations against Persons on the basis of their real or imputed Sexual Orientation or Gender Identity, adopted by African Commission at its 55th Ordinary Session, in Angola, from 28April to 12 May 2014.

٨٦ «Human Rights Council: Countries Should Take Bold Action on Egypt». Human Rights Watch. ٢٠٢١.
https://www.hrw.org/news/2021/02/09/human-rights-council-countries-should-take-bold-action-egypt

٨٧ Gutmann, Jerg et al. 2018. «Economic sanctions and human rights: Quantifying the legal proportionality principle». Hdl.handle.net.
http://hdl.handle.net/10419/179260

الاستنتاج: السِياق الاجتماعي/القانوني والفئات المحاكَمة

على الرغم من أن جميع أفراد مجتمع الميم عين يواجهون/ن طبقاتٍ مختلفةٍ من التمييز، إلا أن القليل من المجموعات المُختارة تواجه المُحاكَمة. غالبًا ما تكون المُلاحَقة القانونية مُخصصَة للجماعات التي تَفرِض أكبر تهديدٍ لمُثُل الرجولة في المجتمع. غالبًا ما يتم البحث عن هذه الرجولة والاحتفال بها في المجتمع، في حين أن الأنوثة غالبًا ما تكون شيئًا يجب احتواؤه في النظام الأبوي الديني المحافِظ للمجتمع، حيث يُعتقد أن المرأة يمكن أن تجلب العار للأسرة إذا هربت من أدوارها الجندرية المُخصصَة.[٨٨]

المجتمع المصري المحافظ هو بطل النظام الأبوي، والذي غالبًا ما ترعاه الدولة، حيث تُشجِّع الدولة على فهمٍ ضَيِّقٍ للغاية للجندر والميول الجنسية.[٨٩] وينعكس ذلك في القانون رقم ١٩٦١/١٠ والجماعات التي تتم مُقاضاتها على أساس ذلك: فغالبًا ما يُعاقِب القانون العاملات بالجنس، العابرات جندريًا، والرجال المثليين، بينما يُكافِئ الرجال المغايرين جنسيًا. تَكمُن المشكلة الأكثر أهمية في القانون في التفاوت الموجود في تطبيقه وتفسيره في حماية الرجال المغايرين جنسيًا ولكن ليس الرجال المثليين والعاملات بالجنس.[٩٠]

يتجلى ذلك في أحكام محكمة النقض، حيث أعطت تفسيرًا سُلطويًا للقانون، الذي يُنجِي الرجال المغايرون جنسيًا من المساءلة بموجب القانون في حالات «اعتياد ممارسة الفجور»[٩١]. هذا التفسير مدفوع بفهمٍ متحيزٍ جنسيًا للأخلاق والأدوار الجندرية في المجتمع من قضاء يُهيمِن عليه التفكير المحافِظ الرجعي. يمنح هذا النوع من التفكير الرجال المغايرين جنسيًا المزيد من الحريات الجنسية فقط بسبب رجولتهم ويَحرِم نظرائهم من هذه الحريات، مثل النساء والرجال المثليين.

طَوَّرَت الجهات الفاعلة الحكومية فهمًا مخصصًا للأخلاق، وهو القوة الدافِعة الرئيسية وراء محاكمتهم لأفراد مجتمع الميم عين. يتضح ذلك من خلال عدم قانونية إجراءات الاعتقال، وعدم التحقيق في هذه اللاقانونية، والأحكام القاسية التي تلقاها أفراد مجتمع الميم عين. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الدولة خطاب الكراهية والتمييز الاجتماعي ضد مجتمع الميم عين، لأنها غالبًا ما تتجاهل، بل وتُفاقِم هجمات الكراهية ضد مجتمع الميم عين وتُشجِّع العامة على العمل كـ «شرطةٍ أخلاقيةٍ» للسلطة والإبلاغ عن أي أفعالٍ «غير أخلاقيةٍ» يرونها.[٩٢]

لا يقضي أفراد مجتمع الميم عين المدانون/ات في هذه القضايا عقوبة السجن فحسب، بل يقضون/ين عقوبةً بالعار مدى الحياة، حيث يظلون منبوذين/ات اجتماعيًا لمدة سنواتٍ لأن الجريمة التي أدينوا بها تنتهك الشرف. بعد انقلاب ٢٠١٣، وجدت الدولة المصرية الجديدة بقيادة السيسي نفسها تحت هجوم الإسلاميين على أنها علمانية للغاية. أثار هذا صراعًا حول أخلاق المجتمع بين الإسلاميين والحكومات.

مما جعل الدولة مُلزمةً بأن تُثبِت للمجتمع أنها لا تزال حاميةً للأخلاق والدين[٩٣] في المجتمع. وعلى هذا النحو، اتخذت معاهد الدولة، مثل شرطة الآداب، النيابات العامة، والقضاء، دور حماة الأخلاق وبدأت حملة واسعة النطاق ضد الحريات الجنسية والجسدية في البلاد، بما في ذلك حقوق مجتمع الميم عين.

---

٨٨ El-Bahery, Hend. 2017. «87% Of Egyptian Men Believe Women's Basic Role Is To Be Housewives: Study - Egypt Independent». Egypt Independent.
https://egyptindependent.com/87-egyptian-men-believe-women-s-basic-role-be-housewives-study

٨٩ ROBERT FERNEA (2003) Gender, sexuality and patriarchy in modern Egypt, Critique: Critical Middle Eastern Studies, 12:2, 141-153, DOI: 10.1080/1066992032000130602

٩٠ Abd El-Hamid, Dalia. 2017. «The Trap: Punishing Sexual Difference In Egypt | Egyptian Initiative For Personal Rights». Eipr.Org. P.39
https://eipr.org/en/publications/trap-punishing-sexual-difference-egypt.

٩١ ستئناف محكمة النقض رقم ٥٨/٩٩ بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٨٨, استئناف محكمة النقض رقم ٥٨/٢٤٣٤ بتاريخ ٨ يونيه ١٩٨٨, استئناف محكمة النقض رقم ٥٩/٤٩٨٦٧ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٦. استئناف محكمة النقض رقم ٦٠/٨٨٣٨ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٧

٩٢ Egypt | Stop Prosecuting and Harassing LGBTIQ+ Individuals And Organisations». 2021. ISHR».
https://www.ishr.ch/news/egypt-stop-prosecuting-and-harassing-lgbtiq-individuals-and-organisations

٩٣ Noralla, Nora. 2021. «Elkarakhana: History of Sex Working In Modern Egypt Between Legalization And Criminalization - Cairo52». Cairo52. P.24
https://cairo52.com/2020/11/05/elkarakhana-eng/.

[٩٤]بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتم استخدام مجتمع الميم عين كأُضحيةٍ لصرف انتباه الجمهور عن فشل الحكومة في تنفيذ إصلاحات العدالة الاجتماعية.[٩٥]

يُمثِّل كل هذا شهادةً قويةً على الطريقة التي تُعيد بها الدولة إنتاج المُثُل العليا للذكورة الأبوية والسامة باعتبارها القوة المُهيمِنة التي تقود سياساتها. وتضع هذه المُثُل مجتمع الميم عين (وخاصةً الرجال الكويريين والنساء العابرات جندريًا/جنسيًا) تحت التهديد وتحت الضغط لكي يتناسب مع المُثُل العليا الثنائية المعيارية اجتماعياً في مصر؛ و إذا اختاروا الابتعاد عن هذه المُثُل، فإنهم يواجهون خطر العقاب من جانب النظام القضائي. من ناحيةٍ أخرى، قد تواجه النساء الكويريات الوصم الاجتماعي والعنف الذي تقوده الأسرة، ولكن ليس ذلك الذي تدعمه الدولة. هذا تقوده النظرة المتحيزة جنسيًا للمرأة على أنها أقل قيمةً من الرجل في المجتمع، وبالتالي، لا ينبغي معاقبة المثليات، حيث من المتوقع أن «تُعالَج» المرأة من المثلية بمجرد الزواج من رجل والانخراط في دورها الاجتماعي.

تمكنت الدولة من تكييف القوانين الغامضة لتجريم المثلية الجنسية. ويتم تمكين هذا التجريم من خلال التحيز الأخلاقي الذي تمارسه الجهات الفاعلة الحكومية والعديد من الانتهاكات لسيادة القانون والسلامة الجسدية والقانون الدولي. لقد رسخت الدولة صورتها كحاميةٍ أخلاقيةٍ في عقلية المصريين، مستخدمةً الأقليات الجنسية للقيام بذلك وكسب «المعركة الأخلاقية» غير المُعلَنة بين الحكومة والإخوان المسلمين.
ومع ذلك، في الظلام، هناك نور، والحركات الكويرية هي ذلك النور، حيث لا يزال النشطاء والمدافعون/ات القانونيون/ات والناجون/ات يحاربون/ن هذا التمييز، ويظهرون/ن المرونة والالتزام بقضيتهم/ن. تحتاج هذه الحركات إلى أن يبدأ المجتمع الدولي في وضع حقوق الإنسان أولًا وعدم تقديم امتيازاتٍ لحكومةٍ معروفةٍ بانتهاكاتها لحقوق الإنسان.

٩٤ «Egypt: Spate Of 'Morality' Prosecutions Of Women». 2020. Human Rights Watch.
https://www.hrw.org/news/2020/08/17/egypt-spate-morality-prosecutions-women

٩٥ «LGBT People Are Egypt's Scapegoats». ٢٠١٦. Human Rights First.
https://www.humanrightsfirst.org/blog/lgbt-people-are-egypt-s-scapegoats

المرفق الأول

الأحكام القانونية المنطبقة:
نظرة عامة سريعة على المقالات القانونية الحالية المستخدمة لمقاضاة المجتمع الكويري والتي تستند إليها الجهات الفاعلة الحكومية في قضاياهم ضد الأفراد الكويريين/ات.

القانون رقم ١٩٦١/١٠:
صدر القانون في عام ١٩٦١، ليحل محل القانون رقم ١٩٥١/٦٨، وليكون القانون الرئيسي لمكافحة جميع أشكال البغاء. المادة الرئيسية المستخدمة في الحالات المشمولة هي المادة ٩(ج): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن ٢٥ جنيه مصري ولا تتجاوز ٣٠٠ جنيه مصري في الإدارة المصرية ولا تقل عن ٢٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٣٠٠٠ ليرة في الإدارة السورية أو بإحدى هاتين العقوبتين في الحالات التالية: (ج) من اعتاد على الفجور أو الدعارة.[٩٦]

قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٢٠١٨/١٧٥:
أحدث إضافة إلى المواد المستخدمة في القضايا التي تستهدف المجتمع الكويري والتي تم إصدارها في عام ٢٠١٨ هي قانون الجرائم الإلكترونية الذي يحتوي على موادٍ غامضةٍ يمكن استخدامها لتقييد حرياتهم ومقاضاتهم، وأبرزها المادة ٢٥: نشر محتوى «ينتهك المبادئ والقيم الأسرية التي يؤيدها المجتمع المصري» قد يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر و/أو بغرامة ٥٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.[٩٧]

قانون العقوبات المصري:
من الممكن ويتم بالفعل استخدام بعض المواد في قانون العقوبات المصري في بعض الحالات ضد أفراد المجتمع الكويري، على سبيل المثال، المادة ١٧٨: كل من ينشر أو يعرض أو يطبع مواد إعلانية، لافتات رمزية، كتيبات، أو صور فوتوغرافية تنتهك الآداب العامة يعاقب بالسجن لمدة أقصاها سنتان وبغرامة لا تقل عن ٥,٠٠٠ جنيه مصري وبأقصى ١٠,٠٠٠ جنيه مصري.[٩٨]

والمادة ٢٦٩ مكرر: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد على طريق عام أو مكان متنقل ومتكرر يحرض فيه المارة بإشارات أو كلمات على ارتكاب الزنا. إذا أعاد المجرم ارتكاب الجريمة خلال سنة من تاريخ صدور حكم المحكمة ضده إلى الجريمة الأولى، تصبح العقوبة حبسًا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا. يستلزم قرار الاتهام إخلاء سبيل الشرطة المشروط للمُدان لمدة مساوِية للعقوبة.[٩٩]

المواد الدستورية المنطبقة:
المصدر: https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf

المادة ٥١: الكرامة الإنسانية
الكرامة حق لكل شخص لا يجوز التعدي عليه. تحترمه الدولة وتكفله وتحميه.

المادة ٥٢: التعذيب
جميع أشكال التعذيب هي جريمة لا تسقط بالتقادم.

المادة ٥٤: الحرية الشخصية
الحرية الشخصية حق طبيعي محمي ولا يمكن المساس به. باستثناء حالات التلبس، لا يجوز إلقاء القبض على المواطنين، تفتيشهم، اعتقالهم، أو تقييد

---

٩٦ Egypt: Law No. 10/1961, on the Combating of Prostitution - cairo52». cairo52» .2020.
https://cairo52.com/egypt-law-no-10-1961-on-the-combating-of-prostitution/

٩٧ Egypt: President Ratifies Anti-Cybercrime Law | Global Legal Monitor». Loc.gov» .2018.
https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/egypt-president-ratifies-anti-cybercrime-law

٩٨ Current exchange rate is 1 Euro = 18.56 EGP.

٩٩ Egypt: Penal Code [Egypt], No. 58 of 1937, August 1937, available at:
https://www.refworld.org/docid/3f827fc44.html
[accessed ١٩ June ٢٠٢١]

حرياتهم إلا بموجب أمرٍ قضائيٍ سببيٍ يقتضيه التحقيق.

ويجب إبلاغ جميع من قيدت حرياتهم على الفور بالأسباب، وبالتالي إخطارهم كتابةً بحقوقهم، والسماح لهم بالاتصال فورًا بأسرهم ومحاميهم، وتقديمهم إلى سلطة التحقيق في غضون أربع وعشرين ساعة من تقييد حرياتهم.
ولا يجوز استجواب الشخص إلا بعد حضور محاميه. إذا لم يكن لديه محامٍ، فسيتم تعيين محامٍ له. ويزود ذوي الإعاقة بجميع المساعدات اللازمة وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في القانون.

يتمتع الأشخاص المقيدون حريتهم وغيرهم بحق الطعن أمام القضاء. يجب إصدار الحكم في غضون أسبوع من هذا الطعن. و إلا فيُطلَق سراح مقدم الالتماس فورًا.

وينظم القانون الحبس الاحتياطي ومدته وأسبابه، والحالات التي تستحق فيها الدولة التعويض عن الحبس الوقائي أو تنفيذ عقوبة كانت قد نفذت بموجب حكم نقضه حكم نهائي.

وفي جميع الحالات، يجوز تقديم المتهم إلى المحاكمة الجنائية لارتكابه جرائم لا يجوز احتجازه فيها إلا بحضور محام مُوكَّل أو مُعيَّن.

المادة ٥٥: الإجراءات القانونية الواجبة
يعامل جميع الذين يتم القبض عليهم أو احتجازهم أو تقييد حريتهم بطريقةٍ تحفظ كرامتهم. لا يجوز تعذيبهم أو إرهابهم أو إكراههم. ولا يجوز تعرضهم لأذى بدني أو عقلي أو إلقاء القبض عليهم وحبسهم في أماكن محددة تكون مناسبة وفقا للمعايير الإنسانية والصحية. وتوفر الدولة سبل حركة لذوي الإعاقة.

ويعتبر أي انتهاكٍ لما سبق جريمة، ويعاقب مرتكبها بموجب القانون. للمتهم الحق في التزام الصمت. أي تصريح يثبت أن المحتجز أدلى به تحت ضغط أي مما ورد أعلاه أو التهديد به يُعتبَر لاغيًا وباطلًا.

المادة ٥٧: الحياة الخاصة
الحياة الخاصة غير قابلة للانتهاك والحماية ولا يجوز التعدي عليها. ولا يجوز انتهاك حرمة البرقيات، المراسلات البريدية والإلكترونية، المكالمات الهاتفية، وغيرها من أشكال الاتصال، وتُكفَل سريتها، ولا يجوز مصادرتها أو فحصها أو رصدها إلا بأمر قضائي سببي لفترة زمنية محدودة وفي الحالات التي يحددها القانون.

تحمي الدولة حقوق المواطنين في استخدام جميع أشكال وسائل الاتصال العامة، التي لا يجوز تعطيلها تعسفًا أو إيقافها أو حجبها عن المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة ٥٨: حرمة البيوت
المنازل غير قابلة للانتهاك. باستثناء حالات الخطر أو في حالة طلب المساعدة، لا يجوز دخولها أو تفتيشها أو رصدها أو التنصت عليها إلا بأمرٍ قضائي سببي يحدد المكان والزمان والغرض منها. ويجرى كل ما سبق في الحالات التي يحددها القانون وبالطريقة المنصوص عليها. عند دخول المنازل أو تفتيشها، يتم إخطار من بداخلها و إبلاغهم بالمذكرة الصادرة في هذا الأمر.

المادة ٦٠: حرمة جسم الإنسان
جسم الإنسان غير قابل للانتهاك. أي اعتداء أو تدنيس أو تشويه هو جريمة يعاقب عليها القانون. والاتجار بالأعضاء محظور، ولا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية بشأنه دون الحصول على موافقة حرة موثقة من الشخص المعني، وفقا للمبادئ الراسخة في المجال الطبي التي ينظمها القانون.

قانون الإجراءات الجنائية:
المصدر:https://static1.squarespace.com/static/554109b8e4b0269a2d77e01d/t/554b9890e4b029f0ef3a188d/1431017616683/Egypt+Criminal+Procedure+Code_English_Final.pdf

المادة ٣٠:
تعتبر الجريمة جريمة التلبس في حالة الاعتقال أثناء ارتكابها أو بعد ارتكابها بوقتٍ قصير. كما تعتبر الجريمة جريمة التلبس إذا طورد الجاني من قبل الضحية أو الجمهور أثناء صراخه بعد ارتكابها أو إذا وُجِد الجاني بعد وقت قصير من ارتكاب الجريمة حاملًا أسلحة أو أمتعة أو وثائق أو أشياء أخرى تثبت أن ذلك هو مرتكب الجريمة أو شريكه فيها، أو إذا كانت هناك علامات أو مؤشرات على إذنابه.

المادة ٣١:
الموظف القضائي في حالة التلبس في جريمة أو جنحة، يجب أن ينتقل فورا إلى مسرح الجريمة، وأن يتفقد الأدلة المادية ذات الصلة، الحفاظ على هذه الأدلة، وتقديم بيان بالوقائع فيما يتعلق بالمكان، وكل ما يمكن أن يساعد على كشف الحقيقة والاستماع إلى شهادات الأفراد الحاضرين أو الذين قد يتمكنون من التحقق من المعلومات المتعلقة بالجريمة ومرتكبيها. ويقوم الموظف القضائي على الفور بإبلاغ النيابة العامة بفعل الانتقال إلى مسرح الجريمة. وبمجرد إبلاغ النيابة العامة بجريمة التلبس، تنتقل فورا إلى مسرح الجريمة (المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢).

المادة٣٢:
يجوز لموظف قضائي، في حالة انتقاله إلى مسرح الجريمة في حالة التلبس، أن يمنع الأشخاص الموجودين من مغادرة مسرح الجريمة أو الانتقال منها إلى حين تقديم بلاغ. ويجوز للموظف القضائي أن يستدعي فورًا أي شخصٍ يمكنه توضيح أحداث الجريمة.

المادة ٣٤:
في حالة التلبس في جريمة أو جنحة يعاقب عليها بالحبس لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر، ويجوز للموظفين القضائيين أن يأمروا بإلقاء القبض على المشتبه فيه الموجود في مسرح الجريمة مع وجود أدلة كافية على اتهامه بذلك (المعدل بالقانون رقم ٣٧ لعام ١٩٧٢).

المادة ٤٥:
لا يجوز لأي موظف عمومي أن يدخل أي مكان إقامة إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، في حالة طلب المساعدة، أو في حالات الحريق أو الغرق أو ما إلى ذلك.

المادة ٥١:
إذا أمكن، تجرى عملية التفتيش من أجل دعوى قضائية بحضور المشتبه فيه أو أي شخص مفوض بذلك. وبخلاف ذلك، يحضر شاهدان يكونان، إلى أقصى حد ممكن، من أقربائه البالغين أو المقيمين معه أو الجيران له. ويسجل ذلك في التقرير ذي الصلة.

المادة ٥٢:
إذا وُجِد في مكان إقامة المشتبه فيه، وثائق مختومة أو مغلفة بأي وسيلة أخرى، لا يجوز أن يفتحها الموظف القضائي.
المادة ٩٧: يقتصر تفتيش قاضي التحقيق على الرسائل والمراسلات والوثائق وغيرها من المواد المضبوطة شريطة أن يتم التفتيش، إذا أمكن، بحضور المتهم وحائزه أو الشخص الذي صدر بحقه الحكم. ويجوز لقاضي التحقيق، عند الاقتضاء، أن يفوض أحد أعضاء النيابة العامة لفرز الوثائق المذكورة أعلاه، ويجوز له، حسب النتائج، أن يأمر بإدراج هذه الوثائق في ملف القضية أو إعادتها إلى الحائز أو الشخص الذي أرسل إليه.

المادة ٢٣٢:
تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والجرائم البسيطة بناءً على أمرٍ من قاضي التحقيق أو محكمة جنح الاستئناف المنعقدة في الدوائر. أو بناء على أمر استدعاء مباشر يقدمه أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعي المعني بالحقوق المدنية، لكي يمثل المتهم أمام المحكمة. ويجوز الاستغناء عن هذا الاستدعاء إذا مثل المتهم أمام المحكمة، وواجه التهمة التي فرضتها النيابة العامة، وقبل المحاكمة. ولكن لا يجوز للمدعي المعني بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى أمام المحكمة باستدعاء المتهم مباشرة للمثول أمام المحكمة في حالتين. أولًا: إذا قرر قاضي التحقيق أو النيابة العامة عدم وجود قضية للرد عليها، ولم يستأنف المدعي المعني بالحقوق المدنية هذا الحكم في الوقت المناسب، أو طعن في القرار، ودعمت محكمة جنح الاستئناف المنعقدة في الغرف القرار. (عدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم عدلت بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١). ثانيًا: إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد موظف عام أو موظف مدني أو موظف توقيف عن جريمة ارتكبت أثناء أدائه لواجباته أو بسببها، باستثناء الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات (المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢).

قائمة المراجع

- Abd El-Hamid, Dalia. 2017. «The Trap: Punishing Sexual Difference In Egypt | Egyptian Initiative For Personal Rights». Eipr.Org. https://eipr.org/en/publications/trap-punishing-sexual-difference-egypt. P.9. 22-26.

- Abd El-Hameed Dalia; The Egyptian General Directorate for Protecting Public Morality: Purveyors and Guardians of Penetrating Masculinity. Journal of Middle East Women›s Studies 1 July 2018; 14 (2): 252–254. Doi: https://doi.org/10.1215/15525864-6680387

- Bernstein, Alyssa. 2018. «2017 Was a Bad Year for Egypt›s LGBT Community. 2018 Could Be Even Worse.». Foreign Policy. https://foreignpolicy.com/2017/12/28/2017-was-a-bad-year-for-egypts-lgbt-community-2018-could-be-even-worse/.

- Brandom, Russell. 2018. «In Egypt, Dating Apps Are A Refuge For The LGBTQ Community, But They Can Also Be A Trap». The Verge. https://www.theverge.com/2018/4/25/17279270/lgbtq-dating-apps-egypt-illegal-human-rights.

- «Ban Forced Anal Exams Around World». Human Rights Watch. 2016. https://www.hrw.org/news/2016/07/12/ban-forced-anal-exams-around-world.

- «Court of Cassation - Cairo52». 2020. Cairo52. https://cairo52.com/court-of-cassation/

- Dunne, Michele. 2020. «Egypt: Trends in Politics, Economics, and Human Rights». Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/2020/09/09/egypt-trends-in-politics-economics-and-human-rights-pub-82677.

- «Egypt | Stop Prosecuting and Harassing LGBTIQ+ Individuals and Organizations». 2021. ISHR. https://www.ishr.ch/news/egypt-stop-prosecuting-and-harassing-lgbtiq-individuals-and-organisations.

- «Egypt: Constitutional Amendments Entrench Repression». 2019.. Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2019/04/20/egypt-constitutional-amendments-entrench-repression.

- «Egypt: Spate Of ‹Morality› Prosecutions Of Women». Human Rights Watch. 2020. https://www.hrw.org/news/2020/08/17/egypt-spate-morality-prosecutions-women.

- Egypt: Penal Code No. 58 of 1937. August 1937. available at: https://www.refworld.org/docid/3f827fc44.html [accessed 19 June 2021]

- El-Ansary, Mohamed. 2017. «The Role Of The Public Prosecution In Egypt›s Repression». Pomed.

Org.
https://pomed.org/wp-content/uploads/2016/11/POMEDAnsaryEgyptReport.pdf.

- El-Bahery, Hend. 2017. «87% Of Egyptian Men Believe Women›s Basic Role Is to Be Housewives: Study - Egypt Independent». Egypt Independent. https://egyptindependent.com/87-egyptian-men-believe-women-s-basic-role-be-housewives-study/.

- Ezzat, Ahmed. «Law and Moral Regulation in Modern Egypt: Ḥisba from Tradition to Modernity.» International Journal of Middle East Studies 52, no. 4 (2020): 665–84. doi:10.1017/S002074382000080X.

- «EGYPT: ‹There›s Been Severe Deterioration in The Rule Of Law & Respect For Human Rights›». 2020. Civicus.Org. https://www.civicus.org/index.php/media-resources/news/interviews/4324-egypt-there-has-been-a-severe-deterioration-in-the-rule-of-law-and-respect-for-human-rights.

- «Egypt: Law No. 10/1961, on the Combating of Prostitution - cairo52» 2020. cairo52. https://cairo52.com/egypt-law-no-10-1961-on-the-combating-of-prostitution/.

- «Egypt: President Ratifies Anti-Cybercrime Law | Global Legal Monitor» 2018 . Loc.gov. https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/egypt-president-ratifies-anti-cybercrime-law

- «Egypt: Security Forces Abuse, Torture LGBT People». 2020. Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2020/10/01/egypt-security-forces-abuse-torture-lgbt-people

- «Egypt: Systematic Torture Is a State Policy - Cairo Institute For Human Rights Studies». 2019. Cairo Institute for Human Rights Studies. https://cihrs.org/egypt-systematic-torture-is-a-state-policy/?lang=en.

- «Egypt: UN Committee Against Torture Concludes That Torture In Egypt Is Systematic Following An Inquiry Requested By Alkarama | Alkarama». 2017. Alkarama.Org. https://www.alkarama.org/en/articles/un-committee-against-torture-concludes-torture-egypt-systematic-following-inquiry.

- «entrapment». TheFreeDictionary.com. 2021. https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/entrapment.

- Feder, J. Lester, and Maged Atef. 2015. «Egyptian Doctors Think This Torturous Exam Can Detect «Chronic Homosexuals»». Buzzfeednews.Com. https://www.buzzfeednews.com/article/lesterfeder/egyptian-doctors-think-this-torturous-exam-can-detect-chroni.

- Gutmann, Jerg et al. 2018. «Economic sanctions and human rights: Quantifying the legal proportionality principle». Hdl.handle.net.

http://hdl.handle.net/10419/179260.

- «Human Rights Council: Countries Should Take Bold Action on Egypt». Human Rights Watch. 2021. https://www.hrw.org/news/2021/02/09/human-rights-council-countries-should-take-bold-action-egypt.

- Kirkpatrick, David D. 2013. «Army Ousts Egypt›s President; Morsi Is Taken into Military Custody (Published 2013)». Nytimes.com. https://www.nytimes.com/2013/07/04/world/middleeast/egypt.html.

- «LGBT People Are Egypt›s Scapegoats». Human Rights First. 2016. https://www.humanrightsfirst.org/blog/lgbt-people-are-egypt-s-scapegoats

- Lang, Nico. 2017. «›It Will Pass›: Egypt Set to Enact One of the World›s Most Extreme Anti-LGBTQ Laws - LGL». LGL. https://www.lgl.lt/en/?p=18692.

- Long, Scott. 2004. «In a Time of Torture: The Assault on Justice In Egypt›s Crackdown on Homosexual Conduct: III. Scandal and Stigma: The Queen Boat Trials». Hrw.org. https://www.hrw.org/reports/2004/egypt0304/3.htm.

- Long, Scott. 2014. «Egypt›s growing moral panic». al-bab.com. https://al-bab.com/blog/2014/09/egypts-growing-moral-panic.

- Noralla, Nora. 2021. «Elkarakhana: History of Sex Working in Modern Egypt Between Legalization And Criminalization - Cairo52». Cairo52. https://cairo52.com/2020/11/05/elkarakhana-eng/. P.19. P24.

- OHCHR. 2003 «Human Rights in the Administration of Justice: A Manual on Human Rights for Judges, Prosecutors and Lawyers». Chapter 5- P. 162.

- «Permanent State of Exception: Abuses by The Supreme State Security Prosecution in Egypt». 2019. Amnesty.org. https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2019/11/egypt-permanent-state-of-exception-abuses-by-the-supreme-state-security-prosecution/

- «Petition: Release Tina (Transwoman) From Egyptian Prison and Extradite Her Back To Cyprus - Cairo52». 2021. Cairo52. https://cairo52.com/2020/11/18/petition-bring-tina-home/.

- «Routine Infringement of Privacy: Your Phone And ID, Please!! | Egyptian Initiative for Personal Rights». 2019. Eipr.Org. https://eipr.org/en/publications/routine-infringement-privacyyour-phone-and-id-please - P. 13

- Resolution 275 on Protection against Violence and other Human Rights Violations against Persons on the basis of their real or imputed Sexual Orientation or Gender Identity, adopted by African Commission at its 55th Ordinary Session, in Angola, from 28April to 12 May 2014.

- Rigot, Afsaneh. 2021. «Egypt›s Dangerous New Strategy for Criminalizing Queerness». Slate Magazine. https://slate.com/technology/2020/12/egypt-lgbtq-crime-economic-courts.html. ROBERT FERNEA (2003) Gender, sexuality and patriarchy in modern Egypt, Critique: Critical Middle Eastern Studies, 12:2, 141-153, DOI: 10.1080/1066992032000130602

- Sayadi, Emna. 2017. «In Egypt, Expressing Your Sexuality Online Makes You A Target For Human Rights Abuse. That Has To Stop. - Access Now». Access Now. https://www.accessnow.org/egypt-expressing-sexuality-online-makes-target-human-rights-abuse-stop/.

- Sayigh, Yezid. 2015. «Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia». Carnegie Middle East Center. https://carnegie-mec.org/2015/03/17/missed-opportunity-politics-of-police-reform-in-egypt-and-tunisia-pub-59391.

- «Shadow report for the third Universal Periodic Review of the Arab Republic of Egypt». 2019. Alliance of Queer Egyptian Organizations Human rights violations based on SOGIESC in Egypt- P.3

- Social and Cultural Rights, General Comment No 20 at paras 27, 28 and 35.

- «Unprecedented repression six years since fall of Morsi».2019. Amnesty.org. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/07/egypt-series-of-draconian-laws-legalizes-unprecedented-repression-six-years-since-fall-of-morsi/.

- «UPR Sexual Rights Database | UPR Database». 2020.. Uprdatabase.org. https://tinyurl.com/3ww2au3j

- «Vice Police Officer Salary and Career Advice». 2021. www.careermatch.com. https://www.careermatch.com/job-prep/career-insights/profiles/vice-police-officer.

- Yones, Rasha. 2020. «Egypt›s Denial of Sexual Orientation and Gender Identity». Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2020/03/20/egypts-denial-sexual-orientation-and-gender-identity.

- Arabic:

- درويش، د. احمد صلاح. 2018. المواجهة التشريعية والأمنية لجرائم البغاء. القاهرة: دار النهضة العربية.ص. 13
[Dr. Ahmad Salah Darwish- 2018- Al-Mowagah Al-Tashira'ia w Al-Amenya l Gar'am Al-Bagha- Dar Al Nahda Al Arabiya - P.13]

- البقلي، هيثم عبد الرحمن.2010. الجرائم الإلكترونية الواقعة على العرض، بين الشريعة والقانون المقارن. القاهرة: دار المنه. ص.91
- [Al-Gar'am Al-Elektornya Ma beyn Al-Sharia w Al-Qanon- Haitham Abdul Rahman Al-Baqli - Dar Al-Manhal - pg.91]

- مجموعة القواعد القانونية ج5. القاهرة: وزارة العدل. ص.432 1942
[Magmo'a Al-Qaw'ad Al-Qanonya – C.5 – P.432 – Cassation Verdict date: 23rd of December 1940]

- 2021» مبررات وحالات وصور الاستيقاف – Lawyer Egypt – محامى مصر». Lawyeregypt.net. https://lawyeregypt.net/المكتبة-القانونية/مبررات-وحالات-وصور-الاستيقاف/.
[Mobrart w Halat w Sowr Al-Istiqf: Legal and conditions of random streets stops]

- محمد ابو بكر، د. عمر. 2004. جرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعة عين شمس. ص.961
[Omar Mohammed Abu Bakr, al-Jara›im al-Nashi›a› an Istikhdam al-Internet, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams]

- «2016. «حمام باب البحر» براءة الإعلامية منى عراقي في قضية - BBC News عربي». BBC News عربي. https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/160118_egypt_tv_anchor_mona_iraqi_case.
[Bra›at Al-Alamya Mona Al-Araqi f Qedyt Bab-Al Bahrr: Media person Mona Iraq is acquitted in Bab Al-Bahr Case]

- «شبكة رصد الإخبارية». شبكة رصد الإخبارية -2014. لأول مرة في مصر ..زواج مثليين وبرامج رقص في عهد السيسي. https://rassd.net/110815.htm.
[L Awl Mara F Masar Zwag Al-Mathyleen W Bramg Raqs F Hahad Al-Sisi: For the first time in Egypt: gay marriage and dance programs during the reign of Sisi]

- «مصر. «حفل زواج للمثليين» ينتهي بالسجن 3 سنوات. https://www.alarabiya.net/arab-and 2014-world/egypt/2014/11/02/-السجن3--سنوات-للمشاركين-بـ-حفل-زواج-للمثليين-في-مصر.
[Hafal Zwag Al-Mathlyeen Yanthy B Al-segn 3 Sanwat: Gay Marriage ends with three years in prison]

- «حكم رقم 16050 لسنة 2014 المعروفة اعلاميا بقضية باب البحر - cairo52». cairo52. .2021. https://cairo52.com/ar/16050-2014-bab-el-bahr/.
[Hokm Rakm 16050 L Sanet 2014 Al-Mohrofa Ahlamyn b Qedyt Bab Al-Bahr: Court›s judgment in case 1605/2014 – Bab Al-Bahr Bathhouse case]

- « النائب العام يكلف نيابة أمن الدولة بالتحقيق في واقعة رفع أعلام المثليين بالتجمع الخامس».2017. مصراوي.كوم.

https://www.masrawy.com/news/news_cases/details/2017/9/25/1160829/-النائب-العام-يكلف-نيابة-أمن-الدولة-بالتحقيق-في-واقعة-رفع-أعلام-المثليين-بالتجمع-الخامس.
[Al-Na›ab Al-Ham Ykolf Naybt Amn Al Dowla Belthaqiq f Wqaht Rafah Alam Al Maslyeen B Al- Tagmoh Al-Khams: Egypt›s Public Prosecutor orders a special investigation by the SSSP into the raising of a rainbow flag in New Cairo]

- «2017 مشروع قانون تجريم العلاقات المثلية للعام - cairo52». cairo52. 2021 https://cairo52.com/ar/مشروع-قانون-تجريم-العلاقات-المثلية-لل/.
[Mashrooh Q›anon Tagreem Al-halqat Al- Meslya ll Ham 2017: Bill proposal to criminalize homosexuality in 2017]

- « قانون رقم 175 لسنة 2018في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات - cairo52». cairo52. 2021 https://cairo52.com/ar/قانون-رقم-175-لسنة2018-في-شأن-مكافحة-جرائم-تق/.
[Q›anon Rakm 175 L sent 2018 F Sha›an Mokafht Gra›am Teqany Al-Mohlmat: Cybercrime law 175/2018]

- «مسار تدفع بعدم دستورية جريمة الاعتداء على قيم الأسرة المصرية». Massar. 2020 . https://masaar.net/مسار-تدفع-بعدم-دستورية-جريمة-الاعتداء/.
[Masar Tadof›h b hadm Destoryt Gr›eema Al Atah›a Ala Qym Al-Asor Al-Masrya: defense memo regarding the unconstitutionality of the crime of violating family values]

- عبد الحميد، أشرف. 2014. «بعد ظهور الفيديو. مصر تبحث عن العريس «المثلي» الهارب https://www.alarabiya.net.». https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2014/09/07/-بعد-فيديو-المثليين-مصر-تأمر-باعتقال-9-رجال.
[Bahd Zhoor Al-Video: Masr Tabhos Han Al-Harees «Al-Methly» Al Harb: After finding the video: Egypt is looking for the «gay» groom]

القضايا:

محكمة الجنح:

القضية رقم ٢٠٢٠/٤٠٣ المحكمة الاقتصادية لجنح القاهرة.
القضية رقم ٢٠٢٠/٣٤٦٥ محكمة جنحة النزهة.
القضية رقم ٢٠١٩/٣٠١١ محكمة جنح قصر النيل.
القضية رقم ٢٠١٩/١٧٤١٧ محكمة جنح المنتزه ثاني.
القضية رقم ٢٠١٨/١١٦٠ محكمة جنح عابدين.
القضية رقم ٢٠١٨/١٩٩٧ محكمة جنح بولاق.
القضية رقم ٢٠١٧/٥٩٨٨ محكمة جنح قصر النيل.

محكمة النقض:

استئناف محكمة النقض رقم ٨٦/٩٦٨٠ بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٨.
استئناف محكمة النقض رقم ٦٠/٨٨٣٨ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٧.
استئناف محكمة النقض رقم ٥٩/٤٩٨٦٧ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٦.
استئناف محكمة النقض رقم ٥٨/٩٩ بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٨٨.
استئناف محكمة النقض رقم ٥٨/٢٤٣٤ بتاريخ ٨ يونيه ١٩٨٨.
استئناف محكمة النقض رقم ٩٧٧ / السنة القضائية ٤٧ بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٧٨. ٢٠٢١. Cairo٥٢.
https://cairo52.com/2021/01/13/appeal-no-977-year-47-judicial-at-29th-of-january-1978/

المحكمة الدستورية:

الطعن الدستوري رقم ١٠/٣ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٩٣.

القاهرة ٥٢

للأبحاث القانونية

CAIRO 52

LEGAL RESEARCH INSTITUTE